

المملكة العربية السعودية تقرير عن قانون العمل الخيري



المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني

International Center for Not-for-Profit Law

1126 16th Street, NW, Suite 400

Washington, DC 20036

(202) 452-8600

www.icnl.org

فهرس المحتويات

3	المقدمة
5	التطورات الأخيرة
7	القوانين ذات الصلة
7	الإطار الدستوري
8	القوانين واللوائح الوطنية التي تؤثر على العطاء الخيري
12	التحليل
12	الأشكال التنظيمية للمنظمات غير الربحية
15	تسجيل المنظمات المحلية غير الربحية
20	تسجيل المنظمات الأجنبية غير الربحية
21	أنشطة المنظمات غير الربحية
24	التصفية والحل والعقوبات
26	الصفة الخيرية أو صفة المنفعة العامة
27	التمويل المحلي والتمويل العابر للحدود
29	نظام الضرائب
31	أخبار وأحداث

المملكة العربية السعودية

تقرير عن قانون العمل الخيري

المؤشرات الرئيسية ¹	
عدد السكان	28.160.273 (تقديرات عام 2016م)
العاصمة	الرياض
نمط الحكم	الملكية المطلقة
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية)	1.731 تريليون دولار أمريكي (تقديرات عام 2016م)
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	54.100 دولار أمريكي (تقديرات عام 2016م)
الناتج المحلي الإجمالي - معدل النمو الحقيقي	1.2% (تقديرات عام 2016م)

المقدمة

تتميز المملكة العربية السعودية بامتلاكها لنظام فريد لتصنيف وتحديد التسلسل الهرمي لمصادرها القانونية. في جوهر التشريع السعودي توجد القاعدة الأساسية للحكم (المعروفة أكثر باسم النظام الأساسي)، التي تعتبر بشكل فعال بمثابة دستور للبلاد². يحدد النظام الأساسي أدوار سلطات الدولة والعلاقات فيما بينها، ويحدد أيضاً حقوق المواطنين. ينص النظام الأساسي على أن تطبق الدولة الشريعة الإسلامية وأنه لا سلطان على قرارات القضاة غير سلطان الشريعة الإسلامية.

المصادر الأساسية للشريعة الإسلامية هي القرآن، أو الكتاب المقدس للمسلمين، والسنة، أو أحاديث النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، ويعتبر كلاهما كقوانين. المصادر الأخرى الهامة للشريعة هي الإجماع والقياس، والتي تستخدم لاستخلاص أحكام من القرآن والسنة لتطبيقها على الحالات التي لم تتناولها هذه المصادر بشكل صريح. على المستوى العملي، يمكن أن يؤدي القياس إلى آراء فقهية مختلفة حول المسائل القانونية، اعتماداً على المنهجية المستخدمة. أحد الأمثلة ذات الصلة ينطوي على ألعاب الحظ في المناسبات الخيرية. هل ينبغي تحريمها، لأن الإسلام يحرم القمار؟ أم ينبغي السماح بها، لأن نية المشاركين هي في الواقع بقصد التبرع وليس بقصد لعب القمار؟ نتيجة للنهج المختلفة في استخدام القياس، ظهرت أربع مدارس رئيسية من الفقه السني في البلدان الإسلامية؛ وفي حين أن المملكة العربية السعودية لا تتقيد رسمياً بأياً منها، إلا أن المحاكم السعودية أكثر تأثراً بالمذهب الحنبلي، وهو النظام المهيمن للفقه والذي يتبعه غالبية المواطنين السعوديين.

خلافاً للبلدان التي تطبق القانون المدني، لا توجد في المملكة العربية السعودية مبادئ قانونية عامة مدونة، مثل قانون العقود أو قانون المسؤولية التقصيرية أو

¹ وكالة الاستخبارات المركزية، كتاب حقائق العالم (واشنطن العاصمة: وكالة الاستخبارات المركزية، 2016م)، <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/sa.html>

² المصطلحات العربية "الدستور" و "القانون" لا تستخدم رسمياً، على الرغم من أن المصطلحات الإنجليزية تستخدم عند ترجمة الوثائق إلى اللغة الإنجليزية.

قواعد التفسير. مع ذلك، فقد تم تدوين العديد من جوانب الممارسة القانونية اليومية، بما في ذلك الأحكام المطبقة على الشركات والمنظمات غير الربحية³. تصدر هذه القوانين، المعروفة باسم اللوائح، من قبل الهيئة التشريعية المعروفة بمجلس الشورى؛ وكذلك من قبل مجلس الوزراء. بعد الموافقة عليها بمرسوم ملكي، يتم نشرها في الجريدة الرسمية. تمتلك اللوائح جوهرية قوة القانون ويتم تطبيقها من قبل المحاكم. من منظور نظري صارم، يمكن التشكيك في لائحة ما فيما إذا كانت تتعارض مع الشريعة الإسلامية، إلا أن هذا الأمر مستبعد طالما أنه يتم فحص وتدقيق اللوائح للتأكد من انسجامها مع الشريعة الإسلامية منذ أن تكون بصيغة مشروع (مسودة). بالإضافة إلى ذلك، فإنه يجوز لهيئات السلطة التنفيذية إصدار صكوك قانونية تنظم تنفيذ اللوائح وتُعرف هذه الصكوك بأسماء مختلفة من ضمنها اللوائح الداخلية واللوائح التنفيذية والقواعد؛ ولا يجوز لها أن تتعارض مع اللوائح الملزمة.

هكذا تنظم الشريعة الإسلامية واللوائح معاً المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية. كان للشريعة أثر إيجابي على القانون السعودي وعلى موقف المواطنين المسلمين في البلاد تجاه العمل الخيري. يجب أن نتذكر أن الشريعة الإسلامية ليست مجرد مجموعة من القوانين بل تشمل تعاليم دينية. القرآن الكريم وأحاديث النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) تشجع على الرحمة والإحسان والتكافل، أو التضامن الاجتماعي⁴، باعتبار ذلك وسيلة لكسب محبة الله وسبيله للخلاص. من بين الأحكام الأساسية للشريعة الإسلامية التي تجسّد ممارسة العمل الخيري في المملكة العربية السعودية الزكاة والصدقة والوقف.

● **الزكاة.** وفقاً للتعاليم الإسلامية، فإن للإسلام خمسة أركان ثالثها هو الزكاة. الزكاة هي شكل من أشكال ضريبة الثروة المفروضة على الأغنياء، وعادة ما تبلغ 2.5٪ من مدخراتهم وموجوداتهم الأخرى. يتم توزيع الزكاة لأغراض محددة وتشمل مساعدة الفقراء والمحتاجين وتحرير الأشخاص من العبودية. تعتبر الزكاة اليوم في الغالب كإيرادات عامة يتم جمعها وإنفاقها من قبل الحكومة. في المملكة العربية السعودية، فقط السعوديون هم من يدفعون الزكاة.

● **الصدقة.** أي شكل من أشكال العطاء بخلاف الزكاة يعرف باسم صدقة. يمكن أن تأخذ الصدقة شكل المال أو الوقت أو الجهد، أو حتى ابتسامة طيبة. يُحث على الصدقة بشدة باعتبارها عمل طوعي متروك لتقدير المعطي؛ ومن ثم فإنه لا توجد لوائح تنظم الصدقة.

³ لأغراض هذه الورقة، فإن المنظمة غير الربحية هي أي نوع من الكيانات القانونية المعترف بها بموجب قوانين البلاد والتي لا تشكل جزءاً من الجهاز الحكومي ولا توزع الأرباح على مديريها أو مشغليها أو غيرهم من الأشخاص وتدير شؤونها بذاتها والتي تكون المشاركة فيها مسألة اختيار حر. المنظمات غير الربحية يجوز أن تشمل الاتحادات والمؤسسات والجمعيات والشركات غير الربحية وما إلى ذلك، المحلية والأجنبية على حد سواء. يمكن تنظيم أي منظمة غير ربحية إما لأغراض المنفعة المتبادلة أو لأغراض خيرية أو لأغراض المنفعة العامة.

⁴ التكافل، "التضامن"، يعني أن المجتمع كله مسؤول أمام الله من أجل رفاهية المجتمع. على سبيل المثال، في حال أن طفلاً ما كان يصارع الموت بسبب السرطان ولا يستطيع والديه تحمل تكاليف العلاج، فإن المجتمع مسؤول ومسؤول أمام الله لتقديم العون. في حال قيام بعض أفراد المجتمع بتقديم العون، فإن ذلك يعني أن المجتمع قد قام بالوفاء بمسؤوليته. لذلك فهو مختلف عن الالتزامات الأخرى، مثل الصلاة التي يكون كل شخص مسؤول عنها بشكل فردي.

• **الوقف.** وضعت الشريعة الإسلامية شكلاً للوصاية أو الهبة للأغراض الخيرية وتعرف بإسم الوقف (الجمع: أوقاف). الوقف هو التبرع الدائم للمستفيدين من العائدات المتأتية من الأصول وفقاً للشروط والأحكام التي يحددها المتبرع. لأنه دائم، فإنه لا يجوز إبطال الوقف أو إلغاؤه أو تصفية أو مصادرة أصوله إلا في ظروف معينة ومحددة (أنظر أدناه). يمكن أن يكون الوقف عام – على سبيل المثال، التبرع بالعائدات المتأتية من مبنى تجاري لتقديم المساعدة لطلاب الطب في جامعة معينة أو لدعم جمعية خيرية تساعد مرضى السرطان – أو أنه يمكن أن يستهدف الأسر، كما هو الحال عندما يخصص متبرع ما العائدات المتأتية من مزرعة لمساعدة فرد محتاج من بين أفراد أسرته. صك الوقف هو الوثيقة التي يحدد فيها المتبرع الأصول المتبرع بها والمستفيدين، ويجوز أن تنص أيضاً على شروط وأحكام لإدارة تبرعات الوقف، وهو أمر يجب مراعاته. الوقف هو كيان قانوني مشترك يمكن أن تترتب عليه التزامات ودعاوى، وبناءً على ذلك، فإنه يجب أن يكون لكل وقف ناظر، أو وصي، لإدارة الوقف وتوزيع العائدات المتأتية منه وأن يكون وكيلاً له. أيضاً، فإنه يمكن أن يقوم الوقف بعملياته من خلال شركة تُعرف بإسم شركة الوقف.

التطورات الأخيرة

خضع القانون والسياسة المتعلقين بالعمل الخيري في السعودية لمراجعة شاملة في عام 2015م كجزء من برنامج أوسع لإصلاح السياسات الاجتماعية والاقتصادية يهدف إلى تحويل الاقتصاد بعيداً عن اعتماده الشديد على النفط وخلق فرص عمل للشباب السعودي. في شهر يناير 2015م، أعيد تشكيل مجلس الوزراء وأنشئ مجلس جديد للشؤون الاقتصادية والتنمية؛ ويضطلع مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية الآن بدور رئيسي في تنفيذ الخطط والرؤى الإستراتيجية للبلاد. في عام 2015م، أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العمل حملة "من الرعاية إلى التنمية المستدامة" المشتركة التي عززت فكرة أنه لا ينبغي أن يقتصر عمل المنظمات غير الربحية على تقديم العون والعمل الخيري، بل ينبغي عليها أن تركز أيضاً على التنمية المستدامة، بشكل أساسي من خلال مساعدة المستفيدين على أن يصبحوا مستقلين مالياً⁵. أدت خطة رؤية الحكومة 2030 التي تم إطلاقها في شهر أبريل 2016م إلى تعزيز المضي في الإصلاح الاقتصادي، وهي رؤية تتوخى، في جملة أمور، وجود قطاع غير ربحي أكثر فعالية⁶. بدأت وزارة الشؤون الاجتماعية بوضع معايير جديدة

⁵ حكومة المملكة العربية السعودية، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، "وزير العمل والشؤون الاجتماعية يطلقان برنامجاً من الرعاية إلى التنمية [وزير العمل والشؤون الاجتماعية يطلقان حملة من الرعاية إلى التنمية]"، بيان صحفي، 1437/1/13هـ، الموافق 26 أكتوبر 2015م، <http://mosa.gov.sa/node/2867>. كما يشجع مشروع قانون جديد يُعرف بإسم "مشروع تنظيم الأسر المنتجة" العمل الحر للأسر.

⁶ رؤية 2030 تدلي بالتصريحات التالية: "اليوم، لدينا أقل من 1000 مؤسسة وجمعية خيرية وغير ربحية؛ وهي تساهم بنسبة 0.3 بالمائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي، أي أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 6 بالمائة. في الوقت الراهن، فإم 7 بالمائة فقط من المشاريع تركز على توليد أثر اجتماعي أو تنسجم مع الأولويات الوطنية الطويلة الأجل. بحلول عام 2020م، فإنه ينبغي أن يكون أكثر من ثلث مشاريع المنظمات غير الربحية لها أثر اجتماعي قابل للقياس وعميق". "الوائح المنشورة مؤخراً بشأن المنظمات غير الربحية وبشأن الهيئة العامة للأوقاف ستساعد القطاع غير الربحي على أن يصبح أكثر مؤسسية وأكثر رسمية وأكثر كفاءة، وستسرع هذا التحول أكثر من خلال دعم المشاريع والبرامج ذات الأثر

بالإضافة إلى ذلك، تم وضع لائحة في عام 2015م بإنشاء هيئة الأوقاف، والتي سوف ترصد وتعزز التبرعات الوقفية. صدرت في عام 2016م اللوائح الداخلية لصندوق العائلة التي تنص على إنشاء صندوق إعانة الجمعيات، ومشروع لائحة للشركات غير الربحية تسمح بتسجيل المؤسسات الاجتماعية. قامت وزارة التجارة والاستثمار (سابقاً وزارة التجارة والصناعة) باستطلاع رأي الجمهور حول مشروع نظام الشركات غير الربحية حتى شهر مايو 2016م¹¹. أخيراً، رفض مجلس الشورى السعودي مؤخراً اقتراحاً بتبني نظام جديد للمسؤولية الاجتماعية للشركات كان من شأنها أن تعزز عمل القطاع الخيري.

من جانبها، قامت المنظمات غير الربحية السعودية بتنفيذ ثلاث مبادرات هامة ذات صلة في عام 2015م، وكلها تم إقرارها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية. المبادرة الأولى، المعروفة باسم شغف، هي حملة أطلقتها مؤسسة الملك خالد لتدريب الخريجين السعوديين الشباب في أفضل الجامعات الأمريكية، ثم تشجيعهم لاحقاً على العمل في المنظمات غير الربحية. ثانياً، نتج مشروع إدامة من شراكة إستراتيجية بين مؤسسة السبيعي وجامعة الملك فهد، ويسعى إلى تدريب المتطوعين مع مساعدة المنظمات الخيرية في بناء إدارات للمتطوعين المحترفين¹². ثالثاً، بدأت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في وضع معايير جديدة للمنظمات غير الربحية¹³. من الجدير بالذكر أيضاً إصدار غرفة التجارة السعودية الشهادة الأولى لإدارة الوقف في المملكة العربية السعودية¹⁴.

التصنيفات الدولية		
هيئة التصنيف	التصنيف	مقياس التصنيف (الأفضل - الأسوأ)
مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية	39	1 - 188
السياسة الخارجية: مؤشر الدول الهشة	97	1 - 178
مؤشر العطاء العالمي لمؤسسة دعم الأعمال الخيرية	41	1 - 145
• مساعدة الغرباء	10	
• التبرع بالمال	46	
• زمن التطوع	96	
مؤشر هدسون لحرية الأعمال الخيرية	64	1 - 64

القوانين ذات الصلة

الإطار الدستوري

¹¹ لمزيد من المعلومات عن مشروع نظام الشركات غير الربحية، أنظر الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة والاستثمار على الرابط التالي: <http://mci.gov.sa/LawsRegulations/Projects/Pages/npc.aspx#0>.

¹² لمزيد من المعلومات حول مشروع إدامة، أنظر موقعه الإلكتروني على الرابط التالي: <http://www.volunteeredama.org/ar/index.php>.

¹³ لمزيد من المعلومات عن المعايير المحاسبية الجديدة للمنظمات غير الربحية، يُرجى زيارة موقع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على الرابط التالي: [http://www.socpa.org.sa/Socpa/Home/Projects/3-\(1\).aspx](http://www.socpa.org.sa/Socpa/Home/Projects/3-(1).aspx).

¹⁴ [المملكة العربية السعودية تشهد إصدار أول شهادة في إدارة الوقف]، الشرق الأوسط، 26 مارس 2016م، <http://aawsat.com/home/article/63926>.

ينص النظام الأساسي السعودي عموماً على أن الدولة تحمي حقوق الإنسان وفقاً للشريعة الإسلامية. أيضاً، فقد صادقت المملكة العربية السعودية على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان¹⁵. على الرغم من أن اللجنة السعودية لحقوق الإنسان مكلفة بضمان إدراج التزامات الحكومة في مجال حقوق الإنسان في الإطار القانوني، فإن القانون السعودي، بما في ذلك النظام الأساسي، لا يشير صراحة إلى حقوق المواطنين والمقيمين في التجمع وفي تكوين الجمعيات. على الرغم من صمت القانون السعودي بشأن الحق في تكوين الجمعيات، إلا أنه يتم تشجيع المنظمات غير الربحية بقدر ما تنص عليه المادة (27) من النظام الأساسي بوضوح على أن "الدولة ... تشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية".

لا يجوز لأياً من المنظمات غير الربحية القيام بأنشطة محظورة بموجب الشريعة الإسلامية، بما في ذلك الربا وتجارة الجنس والاتجار غير المشروع وأكل لحم الخنزير وتعاطي المسكرات (بما في ذلك النبيذ) والقمار؛ والغرار أو المعاملات الغامضة التي لا تكون فيها التزامات الأطراف المشاركة محددة بوضوح. تتطلب أنشطة المنظمات غير الربحية التي تشمل الجمعيات، مثل المؤتمرات، الحصول على الموافقات التنظيمية التي ربما يتم أو لا يتم منحها. يصف الكثيرون عملية الحصول على هذه الموافقات على أنها تستغرق وقتاً طويلاً¹⁶.

تجرّم المملكة العربية السعودية غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ وقد اعتمدت الحكومة تشريعات متوائمة مع توصيات فرقة العمل الحكومية الدولية المعنية بالإجراءات المالية. سلطة الإنفاذ المسؤولة هي وحدة التحريات المالية السعودية التي تقع تحت إشراف وزارة الداخلية ويتعين على المنظمات غير الربحية إبلاغ هذه الوحدة عن المعاملات المالية المشبوهة دون إخطار الجهات المانحة بهذا التدقيق. أيضاً، يجب على المنظمات غير الربحية تزويد البنوك بالتفاصيل اللازمة للوفاء بمقتضيات "أعرف عميلك" والاحتفاظ بالسجلات والوثائق المالية لمدة عشر سنوات على الأقل إضافة إلى نسخ من بطاقات هوية المؤسسين وأعضاء الجمعية العمومية وأعضاء مجلس الإدارة والعمال والمقاولين الآخرين. في الجمعيات، يقوم المدير المالي بدور المدير المعني بالامتثال والمسؤول عن تلبية هذه المقتضيات.

القوانين واللوائح الوطنية التي تؤثر على العطاء الخيري

15 لمزيد من المعلومات عن المملكة العربية السعودية وحقوق الإنسان الدولية، أنظر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة "التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة 15 (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1 / 5 - المملكة العربية السعودية" E/CN.HRC/WG.6/4/SAU/1، 4 ديسمبر 2008م، <http://www.refworld.org/docid/496b40710.html>؛ الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، مطابقة القواعد والأنظمة السعودية للاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية، http://www.nshr.org.sa/en/wp-content/uploads/2013/12/81_PDF11.pdf؛ وصفاة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على الإنترنت الخاصة بالمملكة العربية السعودية <http://www.ohchr.org/EN/Countries/MENARegion/Pages/SAIndex.aspx>.

¹⁶ من الجدير بالذكر أن التجمع الأكثر شهرة في المملكة العربية السعودية انعكس في حملة الشريط الوردي في 12 ديسمبر 2015م التي شارك فيها 8.264 شخصاً لتحقيق رقم قياسي عالمي في رفع مستوى الوعي حول سرطان الثدي.

يبين الجدول رقم (1) قائمة بما هو مطبق وما هو في طور المشاريع (المسودات) من اللوائح والأنظمة الداخلية والوثائق الموحدة التي تشكّل تسجيل المنظمات غير الربحية وعملها اليومي في المملكة العربية السعودية.

جدول رقم (1): الأنظمة واللوائح الوطنية التي تؤثر على العطاء الخيري في المملكة العربية السعودية

اسم اللائحة	السنة التي سنت فيها	الوصف	الرابط
النظام الأساسي للحكم الصادر بموجب الأمر الملكي رقم أ/90 بتاريخ 1412/8/27هـ الموافق 1 مارس 1992م	1992م	بمناخة الدستور السعودي أو شرعة الحقوق	انجليزي
اللائحة التنفيذية لتحصيل الزكاة الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم 393 بتاريخ 1370/8/6هـ الموافق 13 مايو 1950م	1950م	يحول الزكاة إلى نظام ملزم	عربي
نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/22 بتاريخ 1389/9/6هـ الموافق 15 نوفمبر 1969م، ولائحته الداخلية	1969م	يفرض على المنظمات غير الربحية والكيانات الأخرى الالتزام بدفع اشتراكات التأمينات الاجتماعية عن معاشات الموظفين السنوية والحوادث أو الأمراض المهنية	عربي
النظام الأساسي للاتحادات الرياضية واللجنة الأولمبية السعودية بتاريخ 1407/7/14هـ الموافق 10 أبريل 1987م	1987م	يضع قواعد خاصة تُطبق على الاتحادات الرياضية واللجنة الأولمبية السعودية تحت إشراف الرئاسة العامة لرعاية الشباب	عربي
القواعد التنفيذية لإنشاء المؤسسات الخيرية الخاصة بالأغراض التعليمية فوق المستوى الثانوي بتاريخ 1410/6/25هـ الموافق 23 يناير 1990م	1990م	يضع قواعد محددة القطاع للمنظمات غير الربحية التي تدير مؤسسات التعليم العالي غير الربحية	عربي
النظام الأساسي لمجلس التعليم العالي والجامعات الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (60) بتاريخ 1414/6/4هـ الموافق 18 نوفمبر 1993م	1993م	ينظم عمل مجلس التعليم العالي والجامعات الذي يشرف على الجمعيات التي تقوم الجامعات بإنشائها	عربي
اللائحة التنفيذية بشأن جمع التبرعات، الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم 547 بتاريخ 30 مارس 1996م	1996م	تنطبق على جمع التبرعات	عربي
نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار، الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م / 15) بتاريخ 1424/3/11هـ الموافق 13 مايو 2003م	2003م	ينطبق على المنظمات غير الربحية التي تنطبق عليها معايير المنفعة العامة ويحدد قواعد ومقتضيات الاستحواذ على الأراضي	عربي
نظام ضريبة الدخل الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/1) بتاريخ 1435/1/15هـ الموافق 6 مارس 2004م	2004م	يعفي التبرعات من الوعاء الضريبي	عربي
نظام العمل رقم (م/51)، الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/51) بتاريخ 1436/8/23هـ الموافق 27 سبتمبر 2005م	2005م	ينص على أن العاملين في المنظمات غير الربحية يخضعون لقانون العمل	عربي
التعميم رقم (2574/9) بشأن الزكاة وضريبة الدخل الصادر بتاريخ 1426/5/14هـ الموافق 21 يونيو 2005م	2005م	يحول الزكاة إلى نظام ملزم	عربي

عربي	ينظم الهيئة المسؤولة عن إدراج التزامات حقوق الإنسان الدولية في القانون السعودي	2005م	تنظيم هيئة حقوق الإنسان الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (207) بتاريخ 1426/8/14هـ الموافق 12 سبتمبر 2005م
عربي	ينطبق على العقود الموقعة بين أي جمعية تتمتع بصفة المنفعة العامة والحكومة	2006م	نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/58 بتاريخ 1427/9/4هـ الموافق 27 سبتمبر 2006م
عربي	تنظم مراكز التنمية الاجتماعية التي تديرها الحكومة، والتي تشبه المؤسسات والجمعيات	2007م	اللائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (161) بتاريخ 1428/5/11هـ الموافق 28 مايو 2007م
عربي	يتضمن تفاصيل عن تطبيق نظام مكافحة غسل الأموال	2007م	نظام مكافحة غسل الأموال الصادرة بتاريخ 1438/4/17هـ الموافق 4 مايو 2007م
عربي	تنطبق على العقود الموقعة بين أي جمعية تتمتع بصفة المنفعة العامة والحكومة	2007م	لائحة المنافسات والمشتريات الحكومية، الصادرة بقرار وزير المالية رقم 362 بتاريخ 1428/2/20هـ الموافق 10 مارس 2007م
عربي	تنظم المراكز الاجتماعية التي تنشئها الحكومة ولا تندرج ضمن نطاق تعريف المنظمات غير الربحية في هذا التقرير	2007م	اللائحة التنظيمية للمراكز الاجتماعية والقواعد التنفيذية لها الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (161) وتاريخ 1428/5/11هـ الموافق 28 مايو 2007م
عربي	ينظم الجمعيات التعاونية، وهي كيانات ربحية خاصة	2008م	نظام الجمعيات التعاونية الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/14) بتاريخ 1429/3/10هـ الموافق 18 مارس 2008م
عربي	تنص على قواعد محددة القطاع للمنظمات غير الربحية التي تدير كيانات التدريب التقني والمهني غير الربحية	2009م	التوجيهات الخاصة بإنشاء وحدات التدريب غير الربحية في مجال التدريب التقني والمهني الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (17) بتاريخ 1430/5/11هـ الموافق 6 مايو 2009م
عربي	ينظم الصندوق الخيري الاجتماعي، الذي من المتوقع أن يدعم المنظمات غير الربحية مالياً	2010م	نظام الصندوق الخيري الاجتماعي الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (85) بتاريخ 1431/3/22هـ الموافق 8 مايو 2010م
عربي	يعرّف جرائم غسل الأموال في مختلف القطاعات، بما في ذلك المنظمات غير الربحية، ويحدد العقوبات عليها	2012م	نظام مكافحة غسل الأموال الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/31) بتاريخ 1433/5/11هـ الموافق 3 أبريل 2012م
عربي	يوضح القواعد التي يجب مراعاتها عندما تقوم المنظمات غير الربحية والكيانات الأخرى بفتح حسابات بنكية وتتخبط في ممارسة عمليات بنكية	2012م	قواعد مؤسسة النقد العربي السعودي التي تحكم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للبنوك ومحللات الصرافة وفروع البنوك الأجنبية العاملة بالمملكة العربية السعودية، التحديث الثالث الصادر في شهر فبراير 2012م
عربي	ينظم المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية، وهو كيان عام يستفيد بشكل غير مباشر من المنظمات غير الربحية من خلال إجراء البحوث	2012م	تنظيم المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (220) بتاريخ 1433/7/7هـ الموافق 28 فبراير 2012م
عربي	يتضمن فصلاً عن سلطة المحاكم لإصدار صكوك الوقف وتراخيص الأمان على الوقف	2013م	نظام إجراءات المحاكم الشرعية الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/1) بتاريخ 1435/1/22هـ الموافق 25 نوفمبر 2013م

عربي	يحدد جرائم تمويل الإرهاب في مختلف القطاعات، بما في ذلك المنظمات غير الربحية، ويحدد العقوبات عليها	2013م	نظام جرائم الإرهاب وتمويله الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م / 16) بتاريخ 1435/2/24 هـ الموافق 27 ديسمبر 2013م
عربي	ينظم إنشاء مراكز البحوث الاجتماعية التي قد تفيد المنظمات غير الربحية بصورة غير مباشرة عن طريق إجراء البحوث	2013م	القواعد التنفيذية لمراكز البحوث الاجتماعية الخاصة الصادرة بموجب القرار رقم (12713) بتاريخ 1435/12/9 هـ الموافق 9 ديسمبر 2013م
عربي	يفرض على المنظمات غير الربحية، من بين أمور أخرى، الالتزام بدفع تأمينات اجتماعية ضد البطالة	2014م	نظام التأمين ضد البطالة الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/18) بتاريخ 1435/3/12 هـ الموافق 13 يناير 2014م
عربي	تنظم المكاتب الخيرية المنشأة لغرض الدعوة للعقيدة الإسلامية تحت إشراف وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	2014م	اللائحة الإدارية والمالية المنظمة لأعمال الدعوة والإرشاد والتوعية الصادرة في شهر رمضان 1435 هـ الموافق لعام 2014م (الطبعة الثانية)
عربي	يوفر الإطار التنظيمي الأساسي للمؤسسات الخيرية (بما في ذلك الصناديق العائلية) والجمعيات الخيرية	2015م	نظام الجمعيات والمؤسسات الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/8) بتاريخ 1437/2/19 هـ الموافق 1 ديسمبر 2015م
عربي	يحدد قواعد الهبات والأوقاف، بالإضافة إلى هيئة الأوقاف الجديدة التي لم يتم تفعيلها بعد	2015م	نظام الهيئة العامة للأوقاف الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/11) بتاريخ 1437/2/26 هـ الموافق 24 نوفمبر 2015م
عربي	سوف ينطبق على الشركات غير الربحية إلى الحد الذي لا يتعارض مع لائحة الشركات غير الربحية	2015م	نظام الشركات الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/3) بتاريخ 1437/1/28 هـ الموافق 4 ديسمبر 2015م
عربي	تفرض رسوماً تعادل قيمة الزكاة على الأراضي غير المستخدمة في المناطق الحضرية	2015م	نظام رسوم الأراضي البيضاء الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/4) بتاريخ 1437/2/12 هـ الموافق 24 نوفمبر 2015م
عربي	يحدد القواعد التي تنطبق على الصناديق العائلية	2016م	قواعد الصناديق العائلية الصادرة في 24 مارس 2016م
عربي	يتضمن لوائح موحدة للصناديق العائلية والمؤسسات والجمعيات الخيرية	2016م	النظام الأساسي للصناديق العائلية المنشورة بتاريخ 24 مارس 2016م
عربي	يهدف إلى تعزيز الكفاءة الاقتصادية الذاتية للأسرة	2016م	النظام الأساسي للمؤسسات المنشورة بتاريخ 24 مارس 2016م
عربي	ينظم الشركات غير الربحية، بما في ذلك شركات الوقف غير الربحية	2016م	النظام الأساسي للجمعيات المنشورة بتاريخ 24 مارس 2016م
عربي	ينظم المؤسسات والجمعيات	2016م	مشروع اللائحة التنظيمية لعمل الأسر المنتجة الصادر في 29 مارس 2016م
عربي		2016م	القراءة الأولى لمشروع نظام الشركات غير الربحية (المستكملة بالمذكرات التفسيرية) الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة السعودية في 11 أبريل 2016م
عربي		2016م	لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية الصادرة بتاريخ 1437/6/11 هـ الموافق 22 مارس 2016م

التحليل

الأشكال التنظيمية للمنظمات غير الربحية

تخضع هياكل المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية لتغييرات تنظيمية هائلة لتزويد أصحاب الأعمال الخيرية بخيارات أوسع من الهياكل المنظمة. وفي السابق، كانت توقعات أصحاب الأعمال الخيرية الذين يسعون لإنشاء الجمعيات أن تستغرق عملية التسجيل في المتوسط ثمانية عشر شهراً، وأن عدد المؤسسين أثناء عملية التأسيس لا يمكن أن يكون أقل من عشرين. كانت الخيارات الأخرى المتاحة هي إنشاء مؤسسة خيرية أو تسجيل وقف. مع ذلك، فإن المشكلة التي تواجهها المؤسسات هي أنها لا تستطيع جمع الأموال من الجمهور أو الحصول على مساعدات حكومية. تتطلب الأوقاف، من جانبها، التبرع بالممتلكات، مزرعة أو فندق على سبيل المثال، لجمع الإيرادات. لذلك، كانت كل من المؤسسات والأوقاف خيارات لم تكن في متناول معظم أصحاب الأعمال الخيرية، الذين يحتاجون عادة إلى الدعم لاستكمال واستدامة مشاريعهم الخيرية.

لذلك، فقد كان الشاغل الرئيسي لكثير من أصحاب الأعمال الخيرية هو الاستفادة من التمويل والمساعدات العامة دون المساس بالكفاءة. تم تحويل الاهتمام إلى تجارب المؤسسات الاجتماعية والشركات غير الربحية في بلدان أخرى. من حيث الممارسة، بدأت وزارة التجارة والصناعة بتسجيل شركات الوقف للسماح لها بالعمل على أساس تجاري، كما بدأ المتبرعين بالأوقاف في صياغة صكوك أوقاف أكثر دقة للسماح بإدارة أوقافهم بشكل سليم وفقاً لقواعد الحوكمة المماثلة لتلك المتبعة في الشركات التجارية.

كان هذا الأمر إنجازاً هاماً ولكنه لا يزال يشكل خياراً محدوداً لسببين. أولاً، لم يحل المشاكل التي يواجهها وقف قائم بالفعل. ثانياً، لم يتمكن أصحاب الأعمال الخيرية الذين لم يتمكنوا من التبرع بوقف ما من إنشاء شركات غير ربحية، وحتى لو قاموا بإنشاء شركة لغرض خيري غير معلن، فإن عليهم أن يدفعوا الزكاة وجوهرياً لا يحصلون على المساعدات الحكومية. لذلك تم اقتراح مشروع نظام جديد يسمح بتسجيل الشركات غير الربحية، وبالتالي حل مشاكل الأوقاف وجعل تسجيل الجمعيات أمراً أكثر سهولة.

هل هناك هيكل أمثل لأي منظمة غير ربحية بعد كل الإصلاحات التي حدثت؟ لا يزال نظام الشركات غير الربحية على شكل مشروع، ولم يتم حتى الآن اختبار السلطات التنظيمية في تطبيقها للأنظمة الصادرة مؤخراً. لذلك، وفي حين أنه من السابق لأوانه تقديم آراء راسخة حول مزايا الأنواع المختلفة من المنظمات غير الربحية، يشير الاستعراض الموجز أدناه إلى أن الاختيار يعتمد أساساً على أولويات المؤسسين.

- في حال أن المؤسسين أو المتبرعين كانوا بحاجة للاستفادة من التبرعات والمساعدات العامة، فإنهم بالتالي قد يأخذون بخيار العمل من خلال جمعية. قد تحصل الجمعيات على هبات من الحكومة، وخاصة وزارة الشؤون الاجتماعية، ويمكنها جمع التبرعات. المشكلة الرئيسية التي واجهتها الجمعيات دوماً هي التأخير في الترخيص لها. غير أنه الآن فقد فرض النظام مدة أقصاها شهرين لمنح الترخيص، وتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بمعالجة طلبات التسجيل عبر الإنترنت. في حال تم العمل تماماً وفقاً للخطة، فإن الجمعيات بالتالي ستكون الخيار الأفضل للمؤسسين الذين يحتاجون إلى التمويل. تتمتع الجمعيات التي تتمتع بصفة المنفعة العامة بمزايا على أنواع أخرى من الهياكل، خاصة لأنها تستطيع إدارة مشاريع عامة. مع ذلك، فإن ثمة التباس يحيط بمعنى وتطبيق مصطلح "المنفعة العامة".

- في حال كان تركيز المؤسسين ينصب على المرونة التشغيلية ويمتلكون القدرة على استدامة منظماتهم على أساس تجاري، فإن الخيار الأمثل لهم قد يتمثل في إنشاء شركة غير ربحية على شكل شركة ذات مسؤولية محدودة. يتيح هذا الخيار الحصول على الإعفاءات الضريبية وتلقي التبرعات. مع ذلك، فإن نظام الشركات غير الربحية لا يزال على شكل مشروع، ومن المبكر جداً التنبؤ على وجه اليقين بما ستكون عليه إيجابيات وسلبيات هذا الهيكل.

- توفر الأوقاف خياراً مهماً آخر للمتبرعين الذين لديهم أصول تحقق عائداً. في ظل صك جيد الصياغة، يستطيع الوقف الاستمرار بطريقة مجدية تجارياً وأن يحقق إيرادات كمساعدات مستمرة للجمعيات أو المؤسسات أو شركة غير ربحية يختارها المتبرع بالوقف.

لا يعترف القانون السعودي بالأشكال غير المسجلة من المنظمات غير الربحية.

الجمعيات. المادة (2) من نظام الجمعيات والمؤسسات تعرف الجمعية بأنها أي منظمة ينشئها أشخاص من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية لمدة معينة أو غير معينة ولا تهدف إلى كسب الأرباح. تخدم الجمعية إما منفعة عامة أو تستهدف مجموعة معينة من المستفيدين، مثل أولئك الذين ينتمون إلى نفس المهنة أو يتقاسمون مصلحة مشتركة. قبل الإصلاحات التنظيمية في شهر أبريل 2016م، أشارت أحدث البيانات المتوفرة من وزارة الشؤون الاجتماعية إلى وجود 736 جمعية مسجلة في المملكة العربية السعودية¹⁷؛ وأظهر أطلس الجمعيات الذي نشرته وزارة الشؤون الاجتماعية في عام 2004م أنه يوجد في منطقة مكة المكرمة أعلى تركيز للجمعيات، تليها منطقة الرياض. منذ صدور اللوائح الجديدة في شهر أبريل 2016م، تم على الأقل تسجيل 155 جمعية و 11 صندوقاً من

¹⁷ هذا العدد وعدد المؤسسات التالية مأخوذ من خطاب وزير الشؤون الاجتماعية السابق، ماجد القصبي، نظام الجمعيات والمؤسسات يؤسس مساراً جديداً للتنمية، الرياض، 21 أبريل 2016م. عدد الجمعيات يتنامى بشكل واضح. ذكرت وزارة الشؤون الاجتماعية في وقت سابق على موقعها على الإنترنت أن هناك 686 جمعية مسجلة في المملكة العربية السعودية. انظر <http://www.mosa.gov.sa/ar/services/615>

الصناديق العائلية. لا توجد سجلات شاملة متاحة لتأكيد العدد الإجمالي الدقيق للجمعيات.

المؤسسات. المادة (2) من نظام الجمعيات والمؤسسات تعرّف المؤسسة بأنها أي مؤسسة مؤلفة من شخص واحد أو أشخاص من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية وذلك من أجل تحقيق منفعة عامة أو منفعة مخصصة ولا تهدف إلى تحقيق الأرباح. لا يتطرق النظام إلى الفرق بين المنفعة العامة والمنفعة المخصصة، ولكن بحسب المسؤولين في وزارة الشؤون الاجتماعية، فإن المنفعة العامة تُفهم بوجه عام على أنها منفعة موجهة نحو المجتمع بأسره، في حين أن المنفعة المخصصة تُفهم بوجه عام على أنها منفعة موجهة إلى مجموعة مخصصة. لا توجد معايير واضحة للتمييز بين المنفعة العامة والمنفعة المخصصة. أكدت الوزارة في إعلان صدر في شهر أكتوبر 2016م أنه يجوز للشركات في المملكة العربية السعودية أن تقوم بإنشاء مؤسسات خيرية؛ ولم يتم تقديم أي توضيح حول ما إذا كان يجوز للشركات الأجنبية المسجلة في المملكة العربية السعودية ممارسة نفس الحق¹⁸.

هناك نوعان من السمات المميزة للمؤسسات. أولاً، خلافاً للجمعيات، فإنه يمكن أن يقوم شخص واحد بإنشائها؛ وثانياً، أنها تعتمد على المؤسس (المؤسسين) كمصدر للأوقاف أو الهبات. تبين السجلات المتوفرة في الأونة الأخيرة أن هناك 164 مؤسسة مسجلة في المملكة العربية السعودية.

الصناديق العائلية. الصناديق العائلية هي نوع من المؤسسات وتخضع لنفس القواعد القانونية التي تنطبق على المؤسسات ما لم تنص اللوائح على خلاف ذلك. تهدف الصناديق العائلية بوجه عام إلى دعم الروابط العائلية والبر وأعمال الخير وتسوية الخلافات العائلية. لا توجد إحصاءات عن العدد الإجمالي للصناديق العائلية.

الأوقاف. على الصعيد العملي، فإنه يجوز للمتبرعين تسجيل شركات الوقف كشكل من أشكال المشاريع الاجتماعية. لكن، وبسبب أنه لا يوجد حتى الآن إطار تنظيمي ينطبق عليها ويلبي احتياجاتها الخاصة، فإن الأوقاف تخضع للقواعد التي تنظم الشركات التجارية. من الأمثلة البارزة على الأوقاف: أوقاف الراجحي ووقف جامعة الملك فهد للبترول والمعادن وأوقاف جامعة الملك سعود ووقف عناية لمساعدة المرضى، الذي تم إطلاقه في شهر أبريل 2016م.

كيانات مماثلة للمنظمات غير الربحية. تتقاسم الكيانات التالية بعض الميزات مع المنظمات غير الربحية ولكن لا ينطبق تماماً عليها تعريف المنظمة غير الربحية، وبالتالي لا يتم تناولها بمزيد من التفصيل في هذا التقرير.

• **التعاونيات.** هي شكل من أشكال الجمعيات التطوعية التي تتعاون فيها مجموعة من الناس من أجل منفعة متبادلة بينهم وقد تسعى إلى جمع

¹⁸ وزارة العمل والتنمية الاجتماعية: يحق للشركات تأسيس المؤسسات الخيرية، 25 أكتوبر 2016م، <https://goo.gl/Niv51r>

الأرباح لتوزيعها فيما بينها. على سبيل المثال، يمكن للمزارعين فتح متجر لمنتجات الألبان وتقاسم عائداته. ينظم القانون السعودي الجمعيات التعاونية ويجب أن تكون مرخصة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية وتخضع لإشرافها.

- **المنظمات غير الربحية المنشأة بموجب مراسيم ملكية.** قد تأخذ هذه الكيانات الخيرية أشكالاً مختلفة، مثل الأوقاف الملكية أو الصناديق الخيرية؛ ومن الأمثلة على ذلك الصندوق الخيري الاجتماعي وجمعية حماية المستهلك. تخضع جميع هذه الأوقاف لمقتضيات الشريعة الإسلامية ونظام الجمعيات والمؤسسات ولائحته التنفيذية إلى الحد الذي لا يتعارض فيه هذا النظام مع أحكام المرسوم الملكي المؤسس.
- **الاتحادات الرياضية.** في حال إنشاء هذه المنظمات من قبل الحكومة، فإن تعريف المنظمات غير الربحية لا ينطبق عليها؛ ومن الأمثلة على ذلك اللجنة الأولمبية السعودية.
- **الجمعيات داخل الجامعات.** كانت هذه الجمعيات على الدوام من مسؤولية مجلس التعليم العالي والجامعات، إلا أن التعليم العالي في المملكة العربية السعودية يخضع لإعادة هيكلة وتم استبدال المجلس بلجنة مؤقتة.
- **الجمعيات والاتحادات المهنية.** تشمل هذه الفئة الجمعيات المنشأة من قبل القطاع الخاص والقطاع العام على حد سواء؛ ومن الأمثلة على ذلك لجنة المحامين المنشأة تحت رعاية الغرفة التجارية السعودية والهيئة السعودية للمحامين تحت إشراف وزارة العدل.

تسجيل المنظمات المحلية غير الربحية

وزارة الشؤون الاجتماعية لديها تفويض عام لتسجيل كل الجمعيات والمؤسسات والإشراف عليها. في حال كان عمل إحدى المنظمات غير الربحية يتضمن نشاطاً منظماً ومرخضاً من قبل سلطة حكومية أخرى، مثل البث التلفزيوني، فإن وزارة الشؤون الاجتماعية لن تقوم بتسجيل مقدم الطلب إلا بعد حصوله على موافقة الهيئة المشرفة الأخرى. بعد التسجيل، سيكون للجهة المشرفة دور في مراقبة الوفاء بالمتطلبات التقنية، إلا أن العيب الرئيسي للإشراف المالي والإداري سوف تتحمله وزارة الشؤون الاجتماعية. يجب أن تكون المنظمات غير الربحية التي توفر التدريب التقني والمهني المعتمد مرخصة وخاضعة للمراقبة من قبل مؤسسة التدريب التقني والمهني. مع ذلك، فإنها في حال كانت تؤمن ورش عمل عامة لا تتضمن توزيع شهادات، فإنه ليس هناك حاجة للترخيص الإضافي.

الجمعيات. لأغراض التسجيل، فإنه يجب أن يكون لدى الجمعيات عشرة أعضاء مؤسسين على الأقل ممن يستوفون معايير الأهلية التالية: أن يكونوا مواطنين سعوديين وفي سن 18 عاماً على الأقل ويتمتعون بالأهلية القانونية الكاملة ولا يوجد لديهم سجل جنائي في جرائم خيانة الأمانة أو الجرائم المخلة بالشرف، ما لم يكن قد تم إبراء سجل السوابق الجنائية.

يجب على الأعضاء المؤسسين أن يتفقوا على أحكام اللائحة الأساسية وأن يختاروا ممثلاً من بينهم يقومون بتفويضه لاستكمال طلب التسجيل. يجب أن يكون الطلب المقدم إلى وزارة الشؤون الاجتماعية مصحوباً بالوثائق التالية:

- استمارة طلب مكتملة وموقعة تفيد بموافقة المؤسسين على تأسيس الجمعية. في حالة الكيانات الاعتبارية، فإنه يجب أن يكون الطلب موقعاً من قبل الممثل القانوني. يجوز لطرف ثالث، مثل محام، أن يساعد في الطلب في حال كان يتصرف بموجب توكيل.
- الاسم وتفاصيل الاتصال الكاملة لممثل الجمعية، مع صورة من بطاقة الهوية الوطنية لهذا الشخص.
- أسماء ومهن الأعضاء المؤسسين وتفاصيل الاتصال الكاملة الخاصة بهم، إلى جانب نسخ من بطاقات الهوية الوطنية. يتعين على الكيانات الاعتبارية تقديم معلومات عن مقراتها الرئيسية ومواقع فروعها، إلى جانب نسخ من سجلها التجاري أو صكوك الوقف التابع لها وشهادات الزكاة وضريبة الدخل وشهادات الضمان الاجتماعي.
- اللائحة الأساسية موقعة من قبل كل عضو مؤسس؛ وقد أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية لائحة أساسية نموذجية للجمعيات والصناديق العائلية والمؤسسات، والذي أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية، على سبيل الممارسة، على أن يقوم المتقدمين بإتباعها بشكل عام. يجب أن تنص اللائحة الأساسية على قواعد عمل الجمعية العمومية ومجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين. يجب أن يكون لكل جمعية مدير تنفيذي ومدير مالي، ويجوز إضافة لجان خاصة مثل لجنة المراجعة الداخلية أو لجنة الرقابة، بشرط أن يكون أحد أعضاء مجلس الإدارة عضواً في اللجنة. هناك درجة من المرونة في تحديد عدد الأعضاء ومعايير العضوية وغيرها من التفاصيل، شريطة أن تكون ضمن معايير القانون.
- أسماء أعضاء أول مجلس إدارة.

لا تلزم وزارة الشؤون الاجتماعية المتقدمين بأنه يجب عليهم أيضاً تقديم دراسة جدوى، ولكنها تبدو أكثر إيجابية بشأن الطلبات المصحوبة بخطط العمل المالي والإداري، لأنها تقدم دليلاً على أن المؤسسين منظمين ومستعدين بشكل معقول لإدارة عملياتهم وتمويلهم.

لا توجد رسوم تسجيل؛ ويجب استكمال تقديم المعلومات المطلوبة بحلول تاريخ إصدار الترخيص. على سبيل المثال، في حال تمت إدانة أحد الأعضاء المؤسسين بالاختلاس، فإنه يجب أن يتم سحب اسمه من وثائق الطلب وإضافة اسم جديد، بحيث لا يقل العدد الإجمالي للأعضاء المؤسسين عن الحد الأدنى لعشرة. بعد استلام الطلب، سوف تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بالتواصل مع الهيئة المشرفة للحصول على موافقتها على الأنشطة ذات الصلة. بمجرد الانتهاء من عملية التسجيل، سوف تصدر وزارة الشؤون الاجتماعية ترخيص جمعية برقم ترخيص معين وسوف تنشر اللائحة الأساسية للمنظمة الجديدة على شبكة الإنترنت. وفقاً للمادة 8 (3) من نظام الجمعيات والمؤسسات، فإنه لا يجوز أن

تستغرق عملية التسجيل أكثر من ستين يوماً، بمجرد انقضاء ستين يوماً، فإنه سيتم اعتبار أنه قد تمت الموافقة على التسجيل تلقائياً. من الناحية العملية، فإنه قد يكون من الصعب تنفيذ هذه القاعدة. على سبيل المثال، إذا لم تردّ الوزارة على طلب التسجيل، فهل يعني ذلك أن الجمعية يمكنها أن تعمل دون ترخيص رسمي؟ حتى إذا كان من القانوني في هذه الحالة العمل بدون ترخيص، فكيف ستتمكن الجمعية من جمع الأموال أو تلقي التبرعات أو الاشتراك في التأمينات الاجتماعية أو حتى فتح حساب بنكي؟ لا تتناول المادة 8 (3) هذه المسائل، وبالتالي ينبغي تعديلها - على سبيل المثال، من خلال استحداث إجراء ما للتظلم في حال لم ترد وزارة الشؤون الاجتماعية على طلب التسجيل.

تشمل الأنشطة المسموح بها للجمعيات، بموجب نظام الجمعيات والمؤسسات، الأعمال الخيرية والاجتماعية والرعاية والخدمات العامة وخدمة الأهداف الدينية على النحو الذي تحدده وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد والخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية والبيئية والتنمية والإعلامية والتقنية والسياحية والأنشطة العلمية وأنشطة التوجيه السلوكي والبحوث والتدريب والأنشطة المهنية وفي مجال الطفل والمرأة والسياحة الشبابية والعمل التطوعي وحماية المستهلك وحماية الأسرة والاستجابة للكوارث والأزمات ومسائل السلامة العامة وأنشطة الأسرة والتنمية الاجتماعية وأي نشاط آخر توافق عليه وزارة الشؤون الاجتماعية. ليس من المفترض أن تكون قائمة الأنشطة المذكورة في النظام شاملة، حيث يمكن لوزارة الشؤون الاجتماعية الموافقة على أنشطة إضافية. بعد هذا القول، فإن القائمة مهمة، إذ أنها تجعل موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية مطمئنين أنه ليس من غير القانوني تسجيل جمعية تركز، على سبيل المثال، على الرياضة.

تاريخياً، فإن المنظمات غير الربحية التي توفر التعليم والإرشاد الديني، مثل تحفيظ القرآن الكريم أو مسابقات التلاوة أو التدريب على شعائر الحج وصيانة المساجد، قد تم تسجيلها والإشراف عليها من قبل وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد. يشير نظام الجمعيات والمؤسسات الجديد إلى أن أنشطة المنظمات الدينية غير الربحية تقع الآن ضمن نطاق الجمعيات المرخصة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية. مع ذلك، فإنه لا يوجد حكم ينص بوضوح على أن المسؤولية الإشرافية على هذه المنظمات سيتم نقلها من وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، ولا يوجد حتى الآن أي مؤشر على الكيفية التي سيتم من خلالها حل هذه المسألة.

المؤسسات. تسجيل المؤسسات يشبه إلى حد كبير تسجيل الجمعيات، مع وجود ثلاثة استثناءات رئيسية. أولاً، يمكن تأسيس مؤسسة ما من قبل شخص واحد فقط. ثانياً، في حين أن الجمعيات لا تخضع لاشتراطات رأس المال، فإنه يجب على الأعضاء المؤسسين للمؤسسة أن يودعوا مبلغ 5 مليون ريال سعودي (حوالي 1.3 مليون دولار أمريكي) في الحساب البنكي للمؤسسة خلال السنة الأولى من عملها أو تسجيل الأصول تحت اسمها بما يحقق إيرادات سنوية بنفس المبلغ. ثالثاً، يجب

أن تتم إدارة المؤسسة من قبل مجلس أمناء. يجوز للمؤسسات ممارسة أنشطة الاندماج الاجتماعي والأغراض التعاونية.

الصناديق العائلية. توجد اختلافات معينة بين تسجيل المؤسسات بوجه عام والصناديق العائلية بوجه خاص. على سبيل المثال، يجب أن يعكس الصندوق العائلي الاسم الأول والأوسط واسم عائلة الشخص الطبيعي، ويجب أن يكون مؤسسها من الأفراد. علاوة على ذلك، فإنه لا يتعين على الصندوق العائلي إيداع سوى مبلغ 20.000 ريال سعودي (حوالي 5.000 دولار أمريكي) في حسابه البنكي، ويمكن أن يتألف مجلس الأمناء من أفراد الأسرة فقط. يجوز لمقدم الطلب أن يسعى إلى تسجيل الصندوق العائلي بإسمه شريطة أن ينضم إليه تسعة أفراد آخرين من أفراد الأسرة كمؤسسين. بدلاً من ذلك، فإنه يجوز لمقدم الطلب تسجيل الصندوق العائلي بإسم أحد الأقارب، وفي هذه الحالة فإن جميع أبناء الشخص الذي تمت تسمية الصندوق العائلي بإسمه (أو أبناء ابن متوفي) يجب أن يتم ضمهم إليه، شريطة أن لا يكون الحد الأدنى لعدد أعضاء الصندوق أقل من عشرة. سوف تنشر وزارة الشؤون الاجتماعية إعلاناً عن طلب إنشاء الصندوق العائلي إلى جانب أسماء المتقدمين واللائحة الأساسية على موقعها على شبكة الإنترنت لمدة ثلاثين يوماً لضمان عدم اعتراض أي شخص يحمل اسم العائلة على التسجيل. في حال وجود أي اعتراض، فإن لدى وزارة الشؤون الاجتماعية شهر واحد لتقرر ما إذا كان سيتم تسجيل الصندوق العائلي.

الأوقاف. تقليدياً، تولت كيانات مختلفة تابعة لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد المسؤولية الإشرافية على الصناديق الوقفية. في الآونة الأخيرة، أصدرت الحكومة نظاماً جديداً ينقل المسؤولية إلى هيئة الأوقاف الجديدة التي تمتلك ولاية تسجيل الأوقاف ومراقبتها وتطويرها دون المساس بمقتضيات الشريعة الإسلامية أو الشروط والأحكام المحددة من قبل المتبرعين. لم يتم بعد تنفيذ النظام الجديد.

عادة ما تستلزم صكوك الوقف تسجيل العقار كأصل. تقع مسؤولية تسجيل الأوقاف، بما في ذلك أراضي الأوقاف، على عاتق المحاكم حالياً كجزء من إجراءاتها غير القضائية. لا يشير نظام الأوقاف الجديد إلى ما إذا كان سيتم نقل تسجيل العقارات إلى هيئة الأوقاف.

وفقاً للشريعة الإسلامية، فإنه لا يوجد حد لنطاق الأنشطة التي يمكن أن يؤديها صندوق الوقف؛ وعادة ما يعطي المتبرعين في المملكة العربية السعودية الأولوية لمساعدة الفقراء والمحتاجين والمرضى ودور الأيتام والطلاب والحجاج ومباني المساجد. في الآونة الأخيرة، بدأ إدراك المتبرعين بأهمية تمويل المؤسسات مثل الجامعات والمستشفيات ومراكز البحوث.

الشركات غير الربحية. لا تحرّم الشريعة الإسلامية تبني أشكال جديدة من المنظمات غير الربحية، وقد أعلن وزير التجارة والصناعة السعودي مؤخراً عن وضع مشروع نظام جديد للشركات غير الربحية، وهو مستمد من قوانين نيويورك وكندا والأردن. من المتوقع أن يؤدي النظام الجديد إلى وضع حلول

للمشاكل التي يواجهها أصحاب الأعمال الخيرية حالياً الذين تعرضوا للمماطلة بسبب عملية التسجيل الطويلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية إلا أنهم لا يرغبون في تسجيل الشركات العادية وتشغيلها وكأنها مؤسسات اجتماعية، طالما أن هذه الشركات لا تستطيع جمع الأموال من خلال التبرعات أو الحصول على إعفاءات ضريبية. يعد النظام الجديد للشركات غير الربحية بمعالجة هذه المشكلة، ولكنه مازال قيد التطوير، ولم يتم حتى الآن تسجيل أية شركة غير ربحية.

ستكون وزارة التجارة والاستثمار مسؤولة عن تسجيل الشركات غير الربحية. في حال تضمنت أنشطة أي شركة غير ربحية من الشركات المتقدمة أحد الأنشطة المنظمة، فإنه يجب على الهيئة المشرفة ذات الصلة منح موافقتها أولاً. يندرج تسجيل أي وقف تابع لشركة غير ربحية في إطار إجراءات المحكمة الشرعية - أي أن المحكمة الشرعية المختصة تقوم بتسجيل صك الوقف أولاً، وبعد ذلك تقوم وزارة التجارة والاستثمار بتسجيل شركة الوقف. تتمتع الأوقاف التي تدر أموالاً ويتم تشغيلها من خلال شركات الوقف بمرونة الشركات في اتخاذ القرارات والعمليات اليومية.

يجوز لأي شركة غير ربحية أن تأخذ شكل شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة مساهمة مغلقة؛ ويتيح كلا الشكلين للأعضاء والمساهمين التمتع بمسؤولية محدودة. كقاعدة عامة، فإن أي شركة ذات مسؤولية محدودة لا ينطبق عليها الحد الأدنى لاشتراط رأس المال، في حين أن أي شركة مساهمة مغلقة ينطبق عليها الحد الأدنى لاشتراط رأس المال البالغ 500.000 ريال سعودي (حوالي 133.000 دولار أمريكي). أيضاً، فإن تسجيل شركة ذات مسؤولية محدودة هو أمر أكثر سهولة وأقل استغراقاً للوقت. بناءً على ذلك، فإن الشركات ذات المسؤولية المحدودة هي الخيار المفضل لمعظم المستثمرين السعوديين ومن المتوقع أن تحذو الشركات غير الربحية حذوها. على الرغم من أنه قد لا يتم إدراج أسهمها في سوق الأوراق المالية (البورصة)، فإنه يمكن أن تقوم أي شركة غير ربحية بإصدار سندات قابلة للتبادل لجمع الأموال من الجمهور.

لا يوجد اشتراط محدد لتسجيل أي شركة غير ربحية، ويبدو أن العملية ستكون مماثلة لتلك التي يتم إتباعها لتسجيل الشركات التجارية. مؤسسي الشركات التجارية المملوكة لسعوديين سوف يتعين عليهم فقط تقديم الهوية ووثائق الشخصية الاعتبارية عبر الإنترنت وتوثيق اللائحة الأساسية. بمجرد إتمام ذلك، يتم إصدار السجل التجاري؛ وما لم تكن هناك موافقات تنظيمية للحصول على أنشطة محددة، فإن العملية برمتها تستغرق عادة من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع. سيتم تحديد رسوم تسجيل الشركات غير الربحية في وقت لاحق بموجب لائحة جديدة.

يشتمل نظام الشركات غير الربحية على مفهوم العضوية. يجوز أن يكون أعضاء الشركة غير الربحية إما أشخاص طبيعيين أو كيانات اعتبارية؛ ويجب أن يتمتع كل من الأعضاء الطبيعيين وممثلي الكيانات الاعتبارية بكامل أهليتهم ولا يجوز أن يكون قد تم إعلان إفلاسهم أو اتهموا بسلوك غير أخلاقي غير محدد (ما لم يتم إبراءه بموجب الإجراءات القانونية الواجبة). لا يوجد حكم يشير إلى ما إذا كان

يجوز أن يكون الأعضاء من السعوديين أو من غير السعوديين. مع ذلك، فإنه لا ينبغي قراءة هذا النظام بمعزل عن نظام الاستثمار الأجنبي في السعودية الذي ينص على أنه لا يجوز للأجانب العمل في المملكة العربية السعودية إلا بعد الحصول على ترخيص الاستثمار الأجنبي الذي يجيز ممارسة واحدة من خمس فئات محددة من الأعمال، ولا يشمل أيًا منها النشاط الخيري.

يجوز أن تحدد اللائحة الأساسية لأي شركة غير ربحية فئات مختلفة من العضوية وتمنح حقوقاً مختلفة لكل فئة (مثل حق التصويت في اجتماعات خاصة للجمعية العمومية أو الحق في تعيين ممثلين في مجلس المدراء أو مجلس الإدارة). يمكن أن تنص اللائحة الأساسية أيضاً على قواعد العضوية في كل فئة، مثل الحد الأدنى من المساهمة بالأموال. في جميع الأحوال، فإنه يجب أن يخضع أعضاء كل فئة لنفس قواعد العضوية.

لا يحدد النظام قواعد الإدارة واتخاذ القرارات في الشركة غير الربحية. من المفهوم أنه سيتم تطبيق نظام الشركات السعودي بشكل تلقائي، وبناءً على ذلك، فإن أي شركة غير ربحية تأخذ شكل شركة ذات مسؤولية محدودة يجوز أن يكون لديها إما مدير أو مجلس إدارة، في حين أن أي شركة غير ربحية تأخذ شكل شركة مساهمة مغلقة يجب أن يكون لديها مجلس إدارة مكون من ثلاثة أعضاء إلى أحد عشر عضواً.

يوجد نوعان من الشركات غير الربحية. تقدم الشركات العامة غير الربحية خدمات لأغراض القضايا أو المتافع العامة، بما في ذلك التعليم والبحوث والصحة والأدوية والقضاء على الفقر وتقديم المساعدات وحماية البيئة والتنمية والفنون والثقافة والتراث والرياضة والتنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان والمصالحة، وصيانة المرافق والمباني العامة والشؤون الإسلامية، أو أي قضية عامة أخرى تضيفها اللائحة التنفيذية. يجوز أن تقوم الشركات الخاصة غير الربحية بتقديم أيًا من الخدمات المذكورة أعلاه أو المشاركة في أنشطة أخرى، ولكن لا يجوز لها إدارة صناديق الوقف العامة أو جمع التبرعات والهبات من الجمهور. بخلاف ذلك، لا يفرض النظام قيوداً على الأنشطة التي تمارسها الشركات غير الربحية طالما أنها تدخل في نطاق اللائحة الأساسية.

تسجيل المنظمات الأجنبية غير الربحية

لا توجد إجراءات معروفة لتسجيل أي شكل من أشكال المنظمات الأجنبية غير الربحية في المملكة العربية السعودية كما هو موضح أدناه.

المؤسسات والجمعيات. موقف وزارة الشؤون الاجتماعية واضح في أنه لا يجوز تسجيل فروع الجمعيات والمؤسسات الأجنبية (بما في ذلك الصناديق العائلية) في المملكة العربية السعودية. إلا أنه من غير الواضح ما إذا كان من الجائز أن يكون لدى المؤسسات والجمعيات المحلية مؤسسون أجانب. ينص القانون السعودي على أن جميع المؤسسين، سواء كانوا أفراداً أو كيانات اعتبارية، يجب أن يكونوا مواطنين سعوديين، ويترتب على ذلك بوضوح أن طلب تأسيس أي مؤسسة أو جمعية من قبل أي فرد غير سعودي سيتم رفضه. مع ذلك، فإن الأمر أقل وضوحاً

فيما يتعلق بالكيانات الاعتبارية، لأنه لا يوجد تعريف قانوني لما يشكله الكيان الاعتباري الأجنبي لأغراض نظام الجمعيات والمؤسسات. على سبيل المثال، إذا قامت شركة أجنبية للطاقة المتجددة باستصدار ترخيص لشركة فرعية تابعة لها في المملكة العربية السعودية وترغب في تأسيس جمعية مع علماء سعوديين لأغراض حماية البيئة، فهل يُسمح للشركة بالاشتراك في تأسيس الجمعية؟ بشكل أكثر تحديداً، هل يمكن اعتبارها شركة سعودية لأنها تأسست في المملكة العربية السعودية أم أنها تعتبر شركة أجنبية لأن مساهميتها من غير السعوديين؟ الإجابات على هذه الأسئلة ليست واضحة.

الأوقاف. يجوز أن يكون الأجانب من المتبرعين بالوقف في المملكة العربية السعودية ولكن يجب أن يكون المستفيدين مواطنين سعوديين أو منظمات سعودية غير ربحية، ويخضع الوقف لهيئة الأوقاف.

الشركات غير الربحية. لا يوجد في نظام الشركات غير الربحية ما يشير إلى أنه يجوز للأجانب، سواء بمفردهم أو مع مواطنين سعوديين، امتلاك أسهم في أي شركة غير ربحية. في حال استمر النظام بصيغته النهائية في إغفال هذه النقطة، فإنه من غير المحتمل أن يتم السماح بتسجيل الشركات غير الربحية الأجنبية، نظراً لأنه سيتم تطبيق قواعد الاستثمار الأجنبي بشكل تلقائي، وهي لا تنص على هذا الشكل من الشركات.

أنشطة المنظمات غير الربحية

بصفة عامة، تخضع المنظمات غير الربحية لاثنتين من القيود الأساسية.

أولاً، لا يجوز لها توزيع الأرباح على مؤسسيها وأعضائها. فيما يتعلق بتوزيع الأصول، فإن الوضع القانوني في مشروع نظام الشركات غير الربحية واضح في أنه لا يجوز أن تقوم أي شركة غير ربحية بتوزيع أيّاً من أرباحها على المساهمين أو المدراء أو أي موظف، إلا إذا كانت هذه المكافأة تندرج ضمن نطاق أسبابها غير الربحية (أي عندما يكون المتلقي مؤهلاً للتبرع بصفته مستفيد مستهدف). على النقيض من ذلك، فقد أغفل نظام الجمعيات والمؤسسات هذه النقطة. إلا أنه، ومن الناحية العملية، فإن وزارة الشؤون الاجتماعية تتساءل عن بعض المدفوعات التي تدفعها جمعية ما إلى مستفيدين من موظفيها، مثل رواتب أعلى مما هو سائد في السوق والتبرعات. إلا أنه لا يوجد حظر شامل على توظيف شخص يكون أيضاً مستفيد من الخدمات التي تقدمها الجمعية.

ثانياً، لا يجوز للشركات غير الربحية الانخراط في النشاط السياسي. في حين أنه لا يوجد أي حكم صريح بهذا الشأن في القانون السعودي، فإن عدم جواز انخراط الشركات غير الربحية في النشاط السياسي هو ممارسة راسخة. لا يوجد أي تعريف قانوني لما يمكنه أن يشكل نشاطاً سياسياً، إلا أنه من المفهوم عموماً أنه أي نشاط يتعلق بحكم البلاد. من ناحية أخرى، فإنه لم يتم تحديد كسب التأييد في التشريع أو حتى في الثقافة السياسية، ولكنه ممارسة شائعة وغالباً ما تسفر عن نتائج. على سبيل المثال، تجتمع لجان غرفة التجارة السعودية، بما فيها لجنة الأوقاف، لمناقشة الشواغل المشتركة وتميرها عبر قنوات الغرفة إلى مجلس

الشورى. هذا الشكل الواقعي لكسب التأييد يحدث في ثقافة التوفيق، حيث أن البحث عن حل وسط بدلاً من الخصومة العدائية يحظى بالأفضلية. لذا فإن كسب التأييد عادة ما يُختتم بعريضة تشير إلى تظلم ما وتقترح الحل. الاجتماعات مع المسؤولين أو أعضاء مجلس الشورى لمناقشة القضايا ذات الاهتمام هي أمر شائع، إلا أن تقديم الأموال إلى مسؤول أو عضو في مجلس الشورى أو في المجلس البلدي يتم تقاديه بشكل صارم، حيث أنه لم يتم تحديد كسب التأييد في النظام ويمكن اعتبار هذه المدفوعات بمثابة رشوة. من غير الواضح ما إذا كان دعم أحد المرشحين للانتخاب في مجلس بلدي ما يعتبر نشاطاً سياسياً. بناءً على ذلك، تُنصح الجمعيات بتجنب مثل هذا النشاط حتى يصبح القانون واضحاً بشأن هذه النقطة.

الجمعيات والمؤسسات. لا يجوز للمؤسسات والجمعيات تقديم خدمات خارج المنطقة الجغرافية التي تم تسجيلها فيها للقيام بأنشطة معتمدة، ولا يجوز لها فتح فروع خارج منطقتها الإدارية المعتمدة إلا بموافقة مسبقة من وزارة الشؤون الاجتماعية (على سبيل المثال، مؤسسة خيرية مسجلة لتقديم الخدمات في الرياض ستحتاج إلى الموافقة لفتح فرع في جدة). لفتح فرع محلي، فإنه يجب على المؤسسة تقديم أدلة على موافقة مجلس الأمناء على إنشائه وتحديد موقع الفرع ووصف الأنشطة التي سيقوم بتنفيذها وتحديد الموظفين المحتملين وتخصيص مبلغ 2 مليون ريال سعودي (حوالي 533.000 دولار أمريكي) للفرع الجديد أو تسجيل الأصول بإسمه التي من شأنها أن تولد نفس المبلغ. لا تحتاج الجمعيات إلى الحصول على موافقة لفتح فرع محلي داخل المنطقة المعتمدة سابقاً، شريطة أن تظل ضمن حدود أنشطتها المرخصة.

الفهم المشترك للقانون وللممارسة المتبعة يبين أنه من المحظور على الجمعيات ممارسة جميع الأنشطة الهادفة إلى جمع الأرباح. تعتبر إيرادات الأنشطة الاقتصادية مصدراً جائزاً للتمويل، على الرغم من أن اللوائح تنص تحديداً على طبيعة الأنشطة الاقتصادية المسموح بها. بالإضافة إلى ذلك، فإنه عند الحصول على تبرعات لمشروع معين، فإنه لا يجوز للمنظمة أن تنفق المال على مشاريع أخرى. يجب على كل الجمعيات والمؤسسات تعيين مدقق مالي مرخص وتوظيف مدير مالي تحت إشراف مجلس الإدارة؛ ويجب عليها أيضاً الاحتفاظ بسجلات عن مصادر تمويلها، بما في ذلك ملف خاص بالتبرعات الزكوية. يتعين على الجمعيات أيضاً أن تحتفظ بملف آخر يحدد هويات المتبرعين وشروط التبرعات؛ ويجب عليها إعداد حساباتها وفقاً لمقتضيات الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وإيداع أموالهم في بنك مرخص، في حين أن الإنفاق من الحساب يتطلب موافقة اثنين من المدراء التنفيذيين في المنظمة. لا يجوز للجمعيات أن تستثمر أموالها في المضاربات المالية.

القاعدة المتعلقة بتضارب المصالح للجمعيات والمؤسسات هي أن الأعضاء الذين لهم مصلحة في اتخاذ قرار ما فإنه لا يجوز لهم التصويت عليه. بالإضافة إلى ذلك، فإنه لا يجوز أن يتم توظيف الأعضاء من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية أو الهيئة المشرفة المسؤولة عن الإشراف على المنظمة.

تمتلك وزارة الشؤون الاجتماعية سلطة الإشراف على إدارة وأموال الجمعيات والمؤسسات، ومراجعة والحصول على سجلات ودفاتر حسابات ومراسلات كل الجمعيات والمؤسسات. يجب على الجمعيات والمؤسسات أن تقوم بتزويد وزارة الشؤون الاجتماعية ببياناتها المالية السنوية المعتمدة من قبل الجمعية العمومية خلال فترة لا تتجاوز أربعة أشهر من نهاية السنة المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يجب على لجان انتخاب مجلس إدارة الجمعية أن تقوم بتزويد وزارة الشؤون الاجتماعية بأسماء المرشحين قبل خمسة عشر يوماً من إجراء عملية الانتخاب. لا يجوز انتخاب المدراء التنفيذيين إلى مجلس الإدارة لأي جمعية إلا بموافقة وزارة الشؤون الاجتماعية، ولا يجوز لموظفي وزارة الشؤون الاجتماعية أو الهيئة المشرفة المسؤولة أن يصبحوا أعضاء في مجالس إدارة الجمعيات أو المؤسسات. يجب على ممثلي وزارة الشؤون الاجتماعية حضور اجتماعات مجلس الإدارة التي يتم فيها التصويت ويجوز حضورهم اجتماعات أخرى لمجالس الأمناء واجتماعات الجمعيات العمومية ومجالس الإدارة في الجمعيات (على الرغم من أن القانون لا يشير إلى الأسباب التي يجوز لهم اختيارها للقيام بذلك). لا يجوز لممثل وزارة الشؤون الاجتماعية التصويت في الاجتماعات، ولكن يجوز له طرح الأسئلة. يجب على الجمعية تزويد وزارة الشؤون الاجتماعية بنسخ من محضر اجتماع الجمعية العمومية وسجل التصويت خلال فترة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً بعد تاريخ الاجتماع. يجوز لوزارة الشؤون الاجتماعية إلغاء تصويت ما من قبل مجلس الإدارة بإصدار أمر مصحوب بتبرير مكتوب. لا يشير القانون إلى الأسباب المسموح بها لإلغاء التصويت؛ وينبغي إعادة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بعد ذلك خلال فترة 15 - 30 يوماً.

يجوز أن تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية أيضاً بفرض عقوبات. على سبيل المثال، يجوز لوزارة الشؤون الاجتماعية إقالة مجلس الإدارة المنتخب لجمعية ما أو مجلس الإدارة في مؤسسة ما واستبداله بمجلس إدارة مؤقت في حال كان عدد أعضاء مجلس الإدارة أقل من العدد المطلوب للنصاب القانوني ولم يتمكن المجلس من زيادة أعضائه، أو أن مجلس الإدارة لم يستلم خلال شهر واحد إشعار خطي من وزارة الشؤون الاجتماعية للالتزام بنظام الجمعيات والمؤسسات أو لائحته الأساسية.

الأوقاف. تنحصر أنشطة الوقف في الأحكام والشروط التي يحددها المانح. من المفترض أن يكون الوقف بطبيعته مربحاً - أي أن ينتج دخلاً يمكن أن ينطبق على السبب الذي تأسس الوقف وفقاً له. مع ذلك، فإنه لا يجوز للوصي على الوقف بيع أصوله أو استبدال أحد الأصول بأخر أو تأجير أصل الوقف لأكثر من عشر سنوات أو فرض ضمان على الوصاية دون موافقة مسبقة من المحكمة. حقيقة أن الوصي على الوقف ملزم بأحكام وشروط صك الوقف هو أمر يمكن أن يمثل مشكلة إذا في حال أن الصك لا ينص على الأموال التي يتعين تخصيصها لصيانة الوقف. ثمة مشكلة أخرى، خاصة في صكوك الأوقاف القديمة، تتمثل في أنها مقتضبة، فبعضها أقل من صفحة واحدة ولا تنص على قواعد تضمن إدارة الوقف بشكل جيد ووجود أموال كافية للمحافظة على أصوله. الكثير من الأوقاف العائلية في حالة احتضار لأن المتبرع قد توفي وتم تقسيم حصة كل مستفيد بين

الورثة مرات عديدة بحيث أن الحصاة أصبحت ضئيلة لا تُذكر ولا يسعى الورثة إلى تحصيل شيكاتهم. صكوك الأوقاف الحديثة والأكثر تعقيداً، مثل صكوك أوقاف الراجحي، هي أكثر قدرة على ضمان الإدارة الجيدة والاستمرارية المجدية لأصول الوقف. على سبيل المثال، فإن الناظر ليس شخصاً واحداً بل بالأحرى مجلس يتمتع بصفة رسمية وأعضاء مستقلين وقواعد خلافة؛ مجلس لديه المرونة اللازمة لتخصيص مبالغ من الإيرادات للصيانة وممارسة إدارة التغيير، مجلس لديه آليات رقابة داخلية سليمة لضمان عدم إساءة تطبيق سلطته. من المتوقع أن يتم التخفيف من المشاكل المتعلقة بصكوك الأوقاف القديمة عندما يتم تفعيل هيئة الأوقاف الجديدة. من بين أمور أخرى، ستكون هيئة الأوقاف قادرة على العمل بمثابة الناظر وامتلاك سلطة إنشاء الوقف.

الشركات غير الربحية. نظام الشركات غير الربحية يحظر على مجالس إدارة الشركات غير الربحية بيع أو شراء أو تأجير أو فرض ضمان على العقارات والأصول الثابتة إلا إذا أُجيز لها القيام بذلك في اللائحة الأساسية أو بقرار من المساهمين. يحظر النظام أيضاً على رئيس مجلس الإدارة تولي منصب تنفيذي في الشركة غير الربحية. لا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أن يتأسس لجنة المراجعة الداخلية ولا يجوز لأعضاء شركة مساهمة مقفلة ممن لديهم مصلحة في قرار ما القيام بالتصويت عليه. يجوز تغيير أية تعديلات على اللائحة الأساسية لأي شركة غير ربحية، بشرط الحصول على موافقة وزارة التجارة والاستثمار في حال أن التعديلات تؤثر على قواعد تصفية الأصول أو أهداف الشركة أو سلطات مجلس الإدارة. يخضع المدراء ومراجعي الحسابات في أي شركة غير ربحية للمساءلة والعقوبات إذا أهملوا التزامهم القانوني بالاحتفاظ بسجلات وقوائم محدثة لدى دائرة الشركات وتقديم بيانات مالية مدققة. بخلاف ذلك، تخضع الشركات غير الربحية لقواعد أقل صرامة من المنظمات غير الربحية الأخرى. مع ذلك، فإن المذكرات التفسيرية للنظام الجديد تشير إلى أن الشركات غير الربحية الخاصة ستخضع للقواعد الأكثر صرامة في حوكمة الشركات ولمزيد من الرقابة التنظيمية، على الرغم من عدم وجود دلائل على كيفية القيام بذلك.

التصفية والحل والعقوبات

الجمعيات والمؤسسات. يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية إصدار أمر بتعليق جمعية أو تصفيتها أو دمجها إجبارياً إذا قل العدد الإجمالي للأعضاء عن خمسة أشخاص؛ أو أن تتجاوز الجمعية نطاق أنشطتها أو ترتكب مخالفات "جسيمة" لنظام الجمعيات والمؤسسات أو لائحتها الأساسية؛ أو إذا أصبحت الجمعية عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها بالدفع؛ أو أن تتصرف الجمعية بالأموال في غير الأوجه المرخصة؛ أو إذا لم تلتزم الجمعية بالنظام العام أو الآداب العامة أو الشريعة الإسلامية أو ترتكب أفعالاً من شأنها أن تؤثر سلباً على الوحدة الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه في حال ارتكبت الجمعية مخالفة جسيمة لعقد أبرمته مع الحكومة، فإنه يجوز لوزارة الشؤون الاجتماعية تعليق تنفيذ العقد إلى أن يتم تصحيح المخالفة أو إلغاء العقد تماماً. أي جمعية مرخصة حديثاً تخفق في بدء أنشطتها

المرخصة خلال سنة واحدة يجوز تمديد تسجيلها لسنة أخرى، ويجب عليها أن تبدأ أنشطتها خلالها أو فإنه يجوز لوزارة الشؤون الاجتماعية إلغاء تسجيلها. يجب أن تكون جميع أوامر الدمج الإجباري أو التصفية أو التعليق مبررة - أي أنه يجب على الوزير تقديم أسباب هذا القرار كتابة.

يجوز للجمعيات أن تنهي أنشطتها اختيارياً بإتباع عملية التصفية المحددة في لائحته الأساسية.

يمكن حل مؤسسة ما في ثلاث حالات: في حال أصبحت عاجزة عن الوفاء بتعهداتها المالية؛ أو في حال أصبحت عاجزة عن تنفيذ أهدافها؛ أو في حال أخفقت في بدء أنشطتها خلال سنة واحدة من الترخيص لها. ستقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بتعيين مصفي يتولى مسؤولية عملية التصفية. يتم توزيع أموال المؤسسة على الكيانات التي تحددها وزارة الشؤون الاجتماعية وفقاً للبنود المحددة من قبل المتبرع والقواعد المنصوص عليها في لائحته الأساسية. في حالة الصناديق العائلية، فإنه يجب مراعاة القواعد المطبقة على الميراث والوصايا بموجب الشريعة الإسلامية. تخضع التصفية الاختيارية للمؤسسات لنفس القواعد التي تنطبق على الجمعيات.

على المستوى العملي، ترى وزارة الشؤون الاجتماعية التصفية بوصفها "أحد الإجراءات القصوى"، وبالتالي تهدف إلى تصفية الجمعيات والمؤسسات فقط في الحالات القصوى، مثل اكتشاف أن المنظمة لها صلة بالإرهاب. عندما تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بتصفية جمعية ما، فإنها تحدد عملية التصفية وتقوم بتعيين مصفي ليتسلم الأموال والوثائق. يجب أن يحدد قرار التصفية الكيانات التي ستحصل على الأموال، والتي ينبغي أن تكون جمعية تمارس أنشطة مماثلة أو صندوق إعانة الجمعيات. بعد ذلك، يتم توزيع الأموال وفقاً لشروط المتبرعين واللائحة الأساسية. لا يجوز لإدارة الجمعية أن تقوم بتصفية ممتلكات أو وثائق المنظمة إلا عند الضرورة (على سبيل المثال، عن طريق بيع المواد الغذائية القابلة للتلف).

يجوز لوزارة الشؤون الاجتماعية أن تفرض عقوبات على الجمعيات والمؤسسات بشكل تدريجي، أولاً بإرسال إنذار إلى المنظمة لتصحيح وضع ما في غضون ثلاثين يوماً، ثم بإرسال إنذار ثانٍ وإنذار نهائي مع فترة سماح مماثلة لمدة ثلاثين يوماً. إذا لم تمتثل المنظمة، فإنه يجوز للوزير وقف موظف ما عن العمل (عادة لأن ذلك الشخص مسؤول عن تصحيح الوضع) أو منع الموظف من العمل في جمعية أو مؤسسة أخرى أو فصل أعضاء مجلس الإدارة أو أحد أعضائه أو تعليق أنشطة المنظمة مؤقتاً أو دمج المنظمة مع منظمة أخرى (لا يمكن دمج المؤسسات إلا بموافقة المؤسس (المؤسسين) أو وفقاً للائحته الأساسية) أو حل المنظمة تماماً.

الأوقاف. تتمثل إحدى خصائص الوقف في ديمومته. بمجرد إتمام تنفيذ وقف صحيح، فإنه لا يجوز إلغاؤه ولا يجوز بيع الممتلكات الأساسية أو إعادتها إلى المتبرع أو الورثة أو إخضاعها للمعاملات القانونية. هذا الأمر قد يتسبب في

حدوث مشاكل في حال كانت هناك حاجة لاستبدال الاستثمار، كما يحدث أحياناً مع المباني القديمة والمشاريع التجارية التي فقدت قيمتها التجارية. في مثل هذه الحالات، فإنه يجوز للوصي على الوقف أن يحيل المسألة إلى المحاكم للبت فيما إذا كان من المسموح بيع واستبدال أصول الوقف، استناداً إلى رأي الخبراء. في حال أن الوقف كان وفقاً عاماً، فإنه يجب على المحكمة الحصول على الموافقة المسبقة من هيئة الأوقاف قبل السماح ببيع الأصول أو أية إجراءات أخرى، وهو إجراء يستغرق وقتاً طويلاً. تنشأ المشاكل أيضاً عند وفاة الوصي على الوقف ولا يذكر صك الوقف شيئاً عن تعيين البديل. في سبيل معالجة هذه التحديات، فإن نظام الأوقاف الجديد يفوض هيئة الأوقاف بالتصرف كوصي على الوقف وتصفية الأصول المتبرع بها عن طريق البيع أو الاستبدال أو التحويل إلى أسهم لغرض تطوير الوقف. يجوز لهيئة الأوقاف أيضاً أن تخصص 25 بالمائة من العائدات المتأتية من الوقف لأغراض الاستثمار، بحيث أنها تحقق إيرادات للمساعدة في صيانة وإصلاح أصول الوقف وتجنب الحاجة لبيعه. أخيراً، فإن هيئة الأوقاف هي الوصي على أي وقف لا يوجد عليه أي وصي. لا يتم فرض أية عقوبات على الوصي على الوقف، ولكن يجوز استبدال الوصي إذا أهمل واجباته.

الشركات غير الربحية. يجيز نظام الشركات غير الربحية تحويل أي شركة غير ربحية إلى شركة ربحية بدون المرور بعملية تصفية. يجوز لأي شركة غير ربحية خاصة أن تندمج مع شركة غير ربحية خاصة أخرى أو مع شركة تجارية. على النقيض من ذلك، فإنه لا يجوز لأي شركة غير ربحية عامة أن تندمج إلا مع شركة غير ربحية عامة أخرى. وفقاً لنظام الشركات غير الربحية، فإنه يتعين على الشركات غير الربحية العامة الحصول على موافقة وزارة التجارة والاستثمار قبل التصفية. بمجرد أن تتم تصفية أي شركة غير ربحية، فإنه سيتم توزيع أصولها وفقاً لللائحة الأساسية ورغبة المتبرع بالوقف أو الهبة. في حال أنه لم يرد ذكر شيء في اللائحة الأساسية أو وصية الهبة أو صك الوقف بشأن هذه المسألة، فإنه سيتم توزيع الأصول على كيان خيري آخر يخدم تحقيق أهداف مماثلة.

الصفة الخيرية أو صفة المنفعة العامة

تعريف "المنفعة العامة" ليس واضحاً تماماً في الأنظمة أو اللوائح السعودية. وفقاً للمادة (25) من نظام الجمعيات والمؤسسات والمادتين (41 و 42) من لائحته التنفيذية، فإن أي جمعية تكتسب صفة المنفعة العامة في حال استيفاء الشروط التالية:

- تخدم تحقيق هدف عام، مثل التعليم أو الصحة والسلامة؛
- تكون أنشطتها مناحة لكامل مجتمعها المستهدف، وليس فقط لمجموعة مختارة من الأشخاص؛
- تم الترخيص لها لتحقيق الهدف العام؛
- عضويتها مفتوحة؛
- لم ترتكب أية مخالفات مالية أو تقنية أو إدارية سابقة؛

- مجلس إدارتها يضم خبيران في مجال الأعمال الخيرية الخاصة حاصلين على درجة الماجستير ولديهما خمس سنوات من الخبرة على الأقل.

بعد التسجيل، فإنه يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية أن يصدر قراراً يمنح صفة المنفعة العامة في حال تم استيفاء هذه المعايير. لا يحدد القانون إجراءات تقديم الطلبات. يجوز للوزير أيضاً إلغاء صفة المنفعة العامة في حال أخفقت جمعية ما في وقت لاحق في الوفاء بأي معيار من معايير الأهلية؛ ولن يؤثر الإلغاء قانوناً على العقود المبرمة مع الجمعية.

تخضع جمعيات المنفعة العامة لنفس القواعد القانونية السارية على الجمعيات العامة، مع استثناءات معينة. أولاً، يجوز لها أن تستفيد من تطبيق نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/15) لسنة 2003م، الذي يجيز للحكومة مصادرة الأراضي لاستخدامها لمنفعة عامة، مثل الطرق، ومنح الأراضي لأي جمعية من جمعيات المنفعة العامة في المقابل كتعويض عادل. في حالة الجمعيات، فإنه يجب أن يصدر قرار مصادرة الأراضي من قبل وزير الشؤون الاجتماعية. ثانياً، يجوز للهيئات الحكومية والخاصة إبرام عقود مع جمعيات المنفعة العامة لإدارة المؤسسات والبرامج المتعلقة بنطاق عمل الجمعية. المنظمات من غير منظمات المنفعة العامة ليست مؤهلة لمثل هذه العقود. في حالة إبرام العقد مع الحكومة، فإنه يصبح خاضعاً لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/58) لسنة 2006م، فضلاً عن اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادر بموجب القرار الوزاري رقم 362 لسنة 2007م. أخيراً، فإنه يجوز لأي جمعية من جمعيات المنفعة العامة جمع التبرعات بشكل مباشر، في حين أنه يتعين على أنواع أخرى من الجمعيات الحصول على موافقة مسبقة من وزارة الشؤون الاجتماعية.

التمويل المحلي والتمويل العابر للحدود

لائحة جمع التبرعات لسنة 1996م تنظم جمع التبرعات لجميع أنواع المنظمات غير الربحية، وتنص على أن وزارة الشؤون الاجتماعية يجب أن توافق على جميع أنشطة جمع التبرعات، مثل مؤتمر أو حفل عشاء، قبل شهر واحد (أو قبل خمسة عشر يوماً في حال جمع التبرعات الطارئة). يمكن للجمهور التبرع عن طريق رسالة نصية إلى أرقام الهاتف المعتمدة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والمنشورة على موقع وزارة الشؤون الاجتماعية على الإنترنت أو من خلال برنامج وزارة الشؤون الاجتماعية على الإنترنت المسمى برنامج الخير العالمي¹⁹. يوفر هذا البرنامج معلومات عن كل الجمعيات والمشاريع المرخصة التي تحتاج إلى تبرعات. من أجل استخدامه، فإنه يجب على المتبرعين ذكر أسمائهم وتفاصيل الاتصال بهم. في السابق، كان يُسمح للمتبرعين أيضاً بالإيداع في الحسابات البنكية للجمعيات المسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية، إلا أن

¹⁹ لمزيد من المعلومات حول برنامج الخير العالمي، أنظر الرابط التالي:
<http://www.gg.org.sa/sts/static?pageName=aboutus&title>About%20Globalgoodness>

أسلوب التبرع هذا لم يعد متاحاً بسبب القواعد الأكثر صرامة لمكافحة الجرائم المالية والإرهاب. يجب إرسال المساعدات التي يتم جمعها للأزمات الخارجية، مثل النزاع السوري أو الزلازل، من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.

تنص المادة 21 (12) من نظام الجمعيات والمؤسسات على أنه لا يجوز للمنظمة أن تتلقى إعانات من خارج البلاد ما لم توافق عليها وزارة الشؤون الاجتماعية وفقاً لأحكام اللائحة. اللوائح التنفيذية للنظام الجديد لا تنطبق إلى عملية الحصول على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية. رسمياً، فإن التبرعات من المواطنين غير السعوديين محظورة.

الجمعيات والمؤسسات. لا يجوز للجمعيات والمؤسسات المشاركة في أنشطة في الخارج أو تقديم خدمات خارج المملكة العربية السعودية أو الانضمام إلى عضوية المنظمات الدولية دون الحصول على موافقة مسبقة من وزارة الشؤون الاجتماعية والهيئة المشرفة. يتم الحصول على الموافقة من خلال تقديم طلب يتضمن معلومات عن النشاط المطلوب والعضوية أو الخدمة وعلاقتها بنطاق خدمات مقدمي الطلبات. لا يجوز للمؤسسات فتح فروع في الخارج؛ ويجوز لأي جمعية أن تنشئ فرعاً خارج المملكة العربية السعودية بعد الحصول على موافقة مسبقة من وزارة الشؤون الاجتماعية. لا يحدد القانون السعودي معايير الحصول على التصريح، ولكن على الأقل ينبغي أن يكون الطلب مطابقاً لاشتراطات فتح فرع محلي - أي بمعنى تحديد موقع الفرع ونطاق أنشطته وتقديم معلومات عن الموظفين المحتملين وتقديم الدليل على أن الجمعية العمومية توافق على الفرع الأجنبي وأن الجمعية تكون قادرة على إدارة المكتب وتغطية تكاليفه.

مصادر التمويل المحلية المصرح بها للجمعية متنوعة، وهي تشمل رسوم العضوية، إن وجدت؛ والإيرادات من الأنشطة الاقتصادية (على الرغم من أن الأنظمة لا تذكر بشكل محدد طبيعة الأنشطة الاقتصادية المسموح بها)؛ وعائدات الاستثمار من وقف مسجل باسم الجمعية؛ والتبرعات من الصدقة والهيئات والوقف؛ والزكاة، شريطة أن تقدم الجمعية خدمات ذات صلة مثل تقديم مساعدات للفقراء والمحتاجين. يجوز للجمعيات ذات المنفعة العامة أيضاً تحقيق إيرادات من إدارة المشاريع العامة.

المساعدات الحكومية تختلف، ففي بعض الأحيان تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية مبلغاً مقطوعاً إلى الجمعية بمجرد استكمال تسجيلها. ستقوم الوزارة بعد ذلك بمراقبة الجمعية للتأكد من أن لديها القدرة على إدارة وتسيير شؤونها المالية، وبعد عام واحد يمكنها تقديم المزيد من المساعدات للمشاريع. أيضاً، فإن المساعدات الحكومية كثيراً ما تأخذ شكل التبرعات العينية مثل تخصيص الأراضي في المناطق الحضرية أو مركبة لضمان قدرة المستفيدين مثل المعوقين على الحصول على خدمات الجمعية. في حالة التبرعات العينية، يجب أن يشرح الطلب سبب الحاجة إلى بعض البنود وتوثيق تكاليفها، مع عروض أسعار من ثلاثة موردين. كل الجمعيات مؤهلة للحصول على هذا الدعم. للحصول على تمويل حكومي، فإن الجمعيات عادة ما تقدم طلباتها إلى وزارة الشؤون

الاجتماعية بعد التسجيل، وعادة ما يتم قبول طلبات الحصول على الإعانة المالية بعد مضي سنة واحدة على إنشائها مع إثبات أنه تتم إدارة الجمعية بشكل جيد وأنها تنشط في المجتمع.

يقدم صندوق تنمية الموارد البشرية الدعم المالي لبرامج التدريب. وسيقوم صندوق إعانة الجمعيات الجديد أيضاً بتوزيع التبرعات، إلا أنه لم تتوفر أية معلومات حتى الآن عن تاريخ بدء عمل هذا الصندوق وسياسته في اختيار التبرعات.

يأتي تمويل المؤسسة بشكل أساسي من الأموال والهبات والأوقاف والوصايا والزكاة التي يتم تخصيصها من قبل المؤسسين. مصادر الإيرادات الأخرى هي الاستثمارات أو وقف مسجل بإسم المؤسسة. على عكس الجمعيات، لا تحصل المؤسسات على إعانة عامة. أيضاً، فإنه لا يجوز لها جمع التبرعات إلا بموافقة مسبقة من وزارة الشؤون الاجتماعية. مازال من المتعين انتظار ما إذا كانت مصادر التمويل هذه ستستمر أم لا، أو سيتم توجيه كل التمويل من خلال صندوق إعانة الجمعيات.

تشمل عائدات الصناديق العائلية عادة الأموال والهبات والأوقاف والوصايا والزكاة التي يتم تخصيصها من قبل المؤسسين وعائلاتهم والمستحقات الشهرية لأعضاء الصندوق العائلي، إن وجدت، وعائدات الاستثمار.

الأوقاف. يجوز حصول الوقف على الزكاة والتبرعات بالإضافة إلى الإيرادات المتأتية من الأصل المتبرع به في الصك.

الشركات غير الربحية. يجوز لأي شركة غير ربحية أن تحقق دخلاً من المعاملات التجارية. على الرغم من أنه يجوز لها أن تنفق أرباحها فقط على الأهداف المحددة في لوائحها الأساسية، فإنه يجوز لأي شركة غير ربحية أن تخصص نسبة معينة من الأرباح لتمويل عملياتها الخاصة (مع مراعاة السقف التي ستحددها اللائحة الأساسية الجديدة). ينص النظام أيضاً على أنه لا يجوز إلا للشركات غير الربحية العامة القيام بجمع التبرعات وتلقي الهبات والاستفادة من الوصايا والأوقاف العامة، وأن تتولى إدارة أموالها واستثمارها، ويجب أن يتم ذلك وفقاً للشروط والأحكام التي يحددها المتبرع، إن وجد.

نظام الضرائب

لا توجد ضرائب على الرواتب في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك على العمال الأجانب. مع ذلك، فإنه يجب على جميع أصحاب العمل في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك الشركات غير الربحية، التسجيل لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وسداد مدفوعات الضمان الاجتماعي الشهرية. بالنسبة للموظفين السعوديين، فإن مقدار هذه المدفوعات يبلغ بالنسبة للمعاشات 9% من راتب الموظف يدفعها صاحب العمل مقابل 9% من الموظف، وبالنسبة للحوادث والمخاطر المهنية 2% يدفعها صاحب العمل؛ وبالنسبة لفقدان الوظيفة

1% يدفعها صاحب العمل مقابل 1% من الموظف. بالنسبة للموظفين الأجانب، يدفع صاحب العمل 2% من الراتب للحوادث والمخاطر المهنية فقط.

تخضع الهيئات الاعتبارية الخاضعة للضريبة لنظام ضرائب مزدوج في المملكة العربية السعودية. الشركات المملوكة بالكامل للمواطنين السعوديين أو مواطني دول مجلس التعاون الخليجي²⁰ تدفع الزكاة فقط. يبلغ معدل الزكاة 2.5% من وعاء الزكاة، بما في ذلك قيمة الأصول. الكيانات الاعتبارية الأجنبية التي تم إنشاؤها في المملكة العربية السعودية تدفع ضريبة الدخل فقط، والتي تبلغ 20% من الأرباح. في حالة الشركة المملوكة من قبل مواطنين سعوديين وأجانب، تدفع الشركة الزكاة عن حصة المساهمين السعوديين وضريبة الدخل عن حصة المساهمين الأجانب. يخضع الدخل المتولد في المملكة العربية السعودية من الأنشطة التجارية من قبل أفراد محليين وأجانب للزكاة وضريبة الدخل وفقاً لنفس القواعد. أيضاً، تطبق المملكة العربية السعودية الضريبة المستقطعة التي تشمل خصم 5% على الأرباح المحولة من خارج البلاد. يجب على الشركات والأفراد الخاضعين للزكاة وضريبة الدخل أن يقوموا بالتسجيل لدى مصلحة الزكاة والدخل وأن يقدموا نماذج إقراراتهم الضريبية مع البيانات المالية خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة التالية، إما بالتقويم الميلادي أو الهجري.

لا تخضع الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأوقاف لأي شكل من أشكال ضريبة الدخل أو الزكاة؛ ومن الممارسات الراسخة أنها لا تقدم بيانات سنوية أو تدفع ضرائب. ينص مشروع نظام الشركات غير الربحية على أن الشركات غير الربحية لا تدفع الزكاة، وتشير مذكرة الإحالة المرفقة بمشروع النظام إلى الإعفاء من ضريبة الدخل أيضاً. ليس من الواضح لماذا لا تقوم الشركات غير الربحية بدفع الزكاة - يعتقد بعض المراقبين أن هذا يمكن أن يكون مجرد خطأ في الصياغة. النظام أيضاً غامض بشأن معايير التحقق مما إذا كانت الشركة غير الربحية تعمل على أساس غير ربحي. إذا ومتى ما تم إقرار نظام الشركات غير الربحية وبدأ تسجيل الشركات غير الربحية في المملكة العربية السعودية، فإن هذه الأسئلة وغيرها، مثل تأثير الملكية الأجنبية على الشركة غير الربحية، يجب معالجتها.

يتم خصم التبرعات التي تحصل عليها جمعيات العمل الخيري والكيانات الخيرية شريطة أن تكون المنظمة المتلقية للتبرعات مسجلة في المملكة العربية السعودية ولا تحقق أرباحاً ومرخص لها أن تحصل على تبرعات. ينبغي أن يؤكد الترخيص واللائحة الأساسية لأي جمعية أو مؤسسة متلقية للتبرعات وصك الوقف على استيفاء هذه المعايير. يفترض المتبرعون عادة أنهم إذا قاموا بدفع 2.5% من دخلهم إلى مؤسسة خيرية، فإنه سوف يتم إعفاءهم تماماً من الزكاة التي تبلغ أيضاً 2.5% من الدخل، إلا أنه يتم خصم تبرعاتهم فقط من وعاء الزكاة ولا تعتبر بديلاً عن الزكاة، ويظل المتبرع ملزماً بدفع الزكاة على الدخل المتبقي.

²⁰ البحرين والكويت وقطر وعمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. للحصول على الأهلية ككيان اعتباري في دول مجلس التعاون الخليجي، فإنه يجب أن يكون كافة الملاك من دول مجلس التعاون الخليجي.

مشروع نظام الشركات غير الربحية غير واضح بشأن خصم التبرعات التي تحصل عليها الشركات غير الربحية العامة معفاة من الضرائب، ولكن لا توجد إشارة إلى خصم الزكاة.

تتضمن الشريعة الإسلامية أحكاماً مفصلة تتعلق بالمواريث والوصايا²¹. يجب تقسيم الميراث بين أقرب الأقرباء وفقاً لنسب ثابتة، ويتم توزيع الميراث بعد سداد الديون والهبات الموصى بها التي لا يجوز أن تزيد على ثلث الميراث كله بعد سداد الديون. على سبيل المثال، إذا توفي رجل وترك خلفه مليون ريال سعودي (حوالي 265.000 دولار أمريكي) ولم يكن عليه دين، لكنه ذكر في وصيته على حصول مؤسسة خيرية على مبلغ 400.000 ريال سعودي، فإن المؤسسة الخيرية سوف تحصل فعلياً على 300.000 ريال سعودي فقط ما لم يوافق الورثة على دفع مبلغ 100.000 ريال سعودي إضافية. لا يجوز أن يكون المستفيد من الهبة الموصى بها من بين الورثة²²، ويجب على المنظمة غير الربحية المستفيدة من الهبة الموصى بها تسجيلها في حساباتها إلا أنها لن تكون خاضعة للضريبة.

أخبار وأحداث

الحقباني: تقايل الاعتماد على الجمعيات الاجتماعية بالتدريب
<http://www.mosa.gov.sa/ar>

القصبي: نظام الجمعيات والمؤسسات يؤسس لمسار جديد للتنمية. الرياض، 21 أبريل 2016م. <http://www.alriyadh.com/1148808>

المملكة العربية السعودية تشهد إصدار أول شهادة في إدارة الوقف، الشرق الأوسط، 26 مارس 2016م، <http://aawsat.com/home/article/63926>

د. الحقباني يوجه البنك السعودي للتسليف والادخار لتوجيه عمله نحو إستراتيجية ومبادرات العمل والتنمية الاجتماعية. <http://www.mosa.gov.sa/ar>

حكومة المملكة العربية السعودية، "رؤية 2030" <http://vision2030.gov.sa/en>

حكومة المملكة العربية السعودية، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية: الشركات لديها الحق في إنشاء مؤسسات العمل الخيري، 25 أكتوبر 2016م، <https://goo.gl/Nlv51r>

اعتماد نظام جديد لتصنيف وتقييم المنظمات الخيرية والمراكز المجتمعية، صحيفة اليوم، 15 يونيو 2015م. <http://www.alyaum.com/article/4074790>

²¹ لا يتم فرض أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بالمواريث وغيرها من المسائل العائلية على غير المسلمين.
²² تحدد الشريعة الإسلامية الورثة التلقائيين للمتوفي ونصيبهم من الميراث الذي يحصلون عليه. على سبيل المثال، إذا ترك رجل أو امرأة أطفالاً، فإن الأطفال يرثون تلقائياً ولا يمكن للموصي أن يحرم أي طفل من نصيبه أو يغيره. وتقتصر سلطة الموصي على وضع نصوص لغير الورثة. لذا، إذا مات رجل ما وترك خلفه أطفالاً، فإنه يجوز له أن يمنح جزءاً من ثروته لشقيقه، لأن الأخ لا يعتبر ورثاً تلقائياً.

جامعة دار العلوم تستضيف أول اجتماع للهيئة السعودية للمحاميين حضره
1.000 محامي ومحامية، 6 أبريل 2016م

<http://dau.edu.sa/blog/%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%B6%D9%86-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%84%D9%84%D9%87%D9%8A/>.

ماكدوال، أنجوس وكاتي باول، "إعادة الهيكلة في السعودية تستمر في ظل تعديل
كبير في المناصب الاقتصادية"، رويترز، 8 مايو 2016م،

[.http://www.reuters.com/article/us-saudi-reshuffle-idUSKCN0XY0DX](http://www.reuters.com/article/us-saudi-reshuffle-idUSKCN0XY0DX)

مركز الخدمة المعلوماتية للعلاقات السعودية – الأمريكية، "الملك سلمان يعيد
هيكلية الحكومة"، 29 يناير 2015م، <http://susris.com/2015/01/29/for-the-record-king-salman-restructures-government>

"وزير العمل والشؤون الاجتماعية يطلق حملة من الرعاية إلى التنمية"،
1437/1/13هـ، الموافق 26 أكتوبر 2015م، [.http://mosa.gov.sa/node/2867](http://mosa.gov.sa/node/2867)

لقد تم إعداد هذا التقرير عن قانون العمل الخيري بفضل الدعم السخي من مؤسسة بيل وميليندا غيتس. تم إعداد هذا التقرير من قبل المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني في شهر مارس 2017م. الآراء الواردة هنا هي آراء واضعي التقرير ولا تعكس بالضرورة آراء مؤسسة بيل وميليندا غيتس. تعكس المعلومات الواردة في هذا التقرير فهم واضعي التقرير للقوانين واللوائح المعمول بها حالياً في المملكة العربية السعودية، فضلاً عن أفضل الممارسات الدولية، ولا تشكل رأياً قانونياً أو مشورة قانونية.